العولمة والتكامل الاقتصادي العربي

د. سمير الشيخ علي*

ملخص

انشغل العالم في العقد الأخير من القرن العشرين بظاهرة العولمة. وكانت هذه الظاهرة موضع اهتمام وقلق العديد من الأكاديميين والسياسيين ورجال الأعمال والمثقفين. وفرضت العولمة تحديات من نوع جديد على الأفراد والشعوب والحكومات يصعب مواجهتها، أو التكهن بحدوثها.

أحدثت عولمة التجارة المتمثلة بإزالة الحدود الجمركية، والقيود الإدارية أمام حركة عوامل الإنتاج والمعلومات فوضى كبيرة في الاقتصاد العالمي، ولعبت تقنيات الاتصالات الفضائية إلى جانب الإعلام والانترنيت دوراً ثورياً في تغيير وعي البشر وفكرتهم عن العالم، والإحساس بالزمان والمكان، وأحدثت أيضاً شعوراً سيكولوجياً مشتركاً عن وحدة ترابط العالم، جعلهم يشعرون، كأنهم يعيشون في قرية كونية صغيرة. لكنه في الوقت ذاته يفتح أذهانهم على حجم الكوارث الاجتماعية الهائلة التي تخلفها العولمة وراءها مثل: ارتفاع حجم البطالة، التضخم، الفقر، العنف والجريمة، الإرهاب والمافيا، انتشار الحركات الأصولية والعرقية المسلحة إلخ. كل هذه النتائج لا يمكن تفسيرها إلا بتناقص فرص الحصول على الدخل، وشروط الحياة الإنسانية الكريمة، وازدياد الهوة بين الفقراء، والأغنياء في العالم.

تعمل ميكانيزمات العولمة على نحو متناقض: الإدماج أو التهميش، التكامل أو التفتيت للاقتصادات والجماعات البشرية بآن معاً، تبعاً لحجمها، ودرجة تطورها الحضاري.

لاتملك الاقتصادات المشتتة والضعيفة فرصاً للتطور والنمو في العولمة من منظور المستقبل، وإذا اعتبرنا أن البلاد العربية تتصف بهذا الوضع، وتقع في دائرة التهميش المستقبلي في مجالات التجارة والمعلومات، فإن إحياء مشروع التكامل الاقتصادي العربي، على أرضية بناء السوق العربية المشتركة، يبدو من الخيارات الأكثر عقلانية، لإدماج المنطقة مع الاقتصاد العالمي وتكاملها، ولكن هذا السيناريو ليس السيناريو الوحيد

* قسم علم الاجتماع- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة دمشق.

فهناك سيناريوهات أخرى للمنطقة تصنع خارج الوطن العربي. هناك أكثر من سبب واقعي يفرض على العرب العمل جدياً على إحياء السيناريو العربي، إذ إن الموارد العربية الضرورية (الطبيعية منها والبشرية) اللازمة للتنمية ما تزال مجزأة ومشتتة، وتشكل عامل ضعف للاقتصاد العربي، لكنها في إطار استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي تشكل عامل قوة فيما لو نظرنا إلى الوطن العربي بوصفه وحدة اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، أو وحدة عضوية واحدة.

تصب الفكرة المركزية في هذا الموضوع في إحياء النقاش الدائر حول موضوع التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله من خلال ربطه بالظروف الجديدة التي تفرضها العولمة.

المقدمة:

شغلت ظاهرة العولمة في السنوات الأخيرة اهتمام فئات اجتماعية مختلفة، من مثقفين، وسياسيين، ورجال أعمال يستثمرون أموالهم في مجالات الصناعة، وإنتاج الغذاء، والطاقة، والإلكترونيات، والبرمجيات، وأسواق المال، والأسهم. من جهة أخرى، كان الاشتغال على ظاهرة العولمة بين الأكاديميين لا يقتصر على الاقتصاديين فحسب، بل شمل المفكرين والفلاسفة وعلماء الاجتماع والسياسة والتربية.. الخ.

يتفق الباحثون، رغم اختلاف تخصصاتهم وانتماءاتهم الفكرية والإيديولوجيا، على أن ظاهرة العولمة، تمثل مرحلة انتقال نوعي في التطور البشري، تنزع نحو توحيد العالم عبر الأسواق، وتحرير حركة انتقال الأفكار والسلع والأموال، متجاوزة بذلك العقبات، والحدود الثقافية والسياسية للدول القومية، في إطار الثورة التكنولوجية الجديدة لصناعة الذكاء الاصطناعي التي أحدثت تغيراً في مفهومنا عن العالم، باختزال غير مسبوق لمفاهيم الزمان والمكان في الاتصال، وتبادل السلع والأفكار بين الأفراد والشعوب، والتأثير المتبادل بين أطراف العالم، مع الأخذ بالحسبان، اختلاف درجة الآثار السلبية و الإيجابية وشدتهما لمظاهر العولمة بين دول الشمال والجنوب.

لقد غدا مفهوم العولمة Globalization كلمة غير محببة للنفس في الخطاب الثقافي. وبالرغم من أن هذه الكلمة لم تدخل حيز التداول الفكري، إلا في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، إلا أنها أصبحت وفق تعبير أنتوني جيدنز (Antony Giddens)"كلمة على كل لسان"، وأصبح الخطاب الثقافي أو السياسي أو دليل رجال الأعمال لا يكتمل دون الإشارة لهذه المفردة[1] ، وباتت العولمة محوراً لمعظم المناقشات والمناظرات الاقتصادية و السياسية في السنوات الأخيرة من القرن المنصرم.

من الصعوبة بمكان تقديم تعريف نهائي وشامل للعولمة، لكن يمكن أن يتلمس الباحثون جوانب منها أو توصيف بعض مظاهرها. ومن الصعوبة أيضاً القول أيهما أسبق الاقتصاد أم الثقافة في تحديد الظاهرة، والإيديولوجيا أم التكنولوجيا، فجميع الأنساق المعرفية والمجتمعية باتت تتأثر ويؤثر بعضها ببعضها الآخر تأثيراً مباشراً لدرجة يمكن القول: إن العولمة هي نتاج لهذا المركب المعقد لتفاعل مظاهرها. فالاقتصادات تتشابه، والأسواق تتحرر، والثقافات تتصارع، وثمة ثقافة جديدة آخذة بالانتشار، وإن كانت ذات مرجعية أحادية (أمريكية أو غربية) إلا أنها ذات طابع عولمي.

فالعلوم التجريبية تتطور تطوراً سريعاً، وتدخل مكتشفاتها إلى حيز التطبيق لتمس حياتنا مباشرة. المعارف الإنسانية تتضاعف بسرعة مذهلة، وتنساب انسياباً كثيفاً عبر وسائل الاتصال الفضائية، السمعية منها والمرئية، وتتسابق الدول لتأخذ كل دولة موقعها أو مكانها الأفضل في قطار العولمة.

تبدو الولايات المتحدة حتى الآن هي الممسكة بدفة باخرة العولمة والأكثر قدرة على توجيه مسارها وفقاً لمصالحها، وربما كانت الأكثر تأثيرا لدرجة تتداخل مظاهر العولمة بمظاهر الأمركة Americanization، وربما من الجائز القول إن النموذج الأمريكي للعولمة هو النموذج الفاعل الآن، في حياة الدول والشعوب على اختلاف مواقعها ودرجات تطورها، إذ أصبح الغزو الثقافي الأمريكي عبر برامج الأعلام ووسائط والاتصال ينزع لتكوين أنماط من التفكير والاستهلاك الشعبي وطرائق العيش مشابهة لنمط الحياة الأمريكية. كما أصبحت المنظمة العالمية للتجارة تؤدي إلى جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي أدواراً تقريرية في السياسات الاقتصادية للحكومات لصالح الولايات المتحدة وشركاتها المتعددة الجنسية المنتشرة في العالم، إلى جانب المنظمات الدولية الأخرى، لإعادة تشكيل النظام العالمي ليدور حول المركز الأمريكي. وتحدِث العولمة آثاراً متناقضة بأفعالها المزدوجة، فهي تدمج وتكامل الاقتصادات المتطورة والمتجاورة، وتهمش الاقتصادات الضعيفة والمتباعدة، كما تحدث شروخاً في سلطة الدولة وسيادتها، وتلغي بعض وظائفها لكنها من جهة أخرى ترسخ أقدام الأقليات الاقتصادية، والنخب السياسية غير القادرة تارة وغير الراغبة تارة أخرى، على فعل أي شيء إيجابي لصالح شعوبها.

أما العولمة للثقافة فأنها تخترق الثقافات المحلية (القومية)، وتعيد إحياء المشاعر الدينية والقومية من جهة، وتؤسس لثقافة عالمية واحدة من جهة أخرى، تحث على الارتقاء بالتعليم والثقافة حيناً، وتثير موجات شعبية من الإيمان بالسحر والأوهام والخرافات حيناً آخر. إذا كان من الصعب الإقرار بأن العولمة هي ظاهرة اقتصادية بحتة، فإن من الواقعية أيضاً الإقرار بعدم إمكانية شمول جميع مظاهرها وأبعادها في بحث واحد، لذا فمن الناحية المنهجية سيقتصر بحثنا على الوقوف عند بعض ملامح العولمة الاقتصادية، بهدف توظيف هذا الجهد المعرفي، والربط بين هذه المعطيات والخيارات المتاحة، أو ربما العقلانية أمام الوطن العربي.

تبدو حظوظ الوطن العربي في عولمة المستقبل متواضعة جداً، فمعظم الدراسات الإسقاطية عن العولمة تشير إلى تهميش الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المستقبل المعولم، وتبدو السيناريوهات المستقبلية للوطن العربي متعددة، لكن السيناريو الأكثر عقلانية من وجهة نظرنا الخاصة، هو السعي الحثيث والسريع لأطر من التكتلات الاقتصادية العربية، على قاعدة السوق العربية المشتركة في استراتيجية عربية واحدة وشاملة لتكامل الاقتصاد العربي، وتحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية.

تعلمنا دروس التاريخ الاقتصادي الحديث، أن تحقيق الوحدة السياسية لا يتم بقرارات من الأعلى بمعزل عن الوحدة الاقتصادية، وأن هذه الأخيرة لا تنشأ فجأة من فراغ ودون الاتفاق الملزم لجميع الأطراف الموقعة على المعاهدات والاتفاقات، بما يسمح بتحرير تدريجي لعناصر التنمية "الأفراد - رأس المال - السلع إضافة إلى المعلومات". ومن

الجائز القول أيضاً، ألاّ بد -في الوقت الحاضر- لمنطقة ذات أهمية حيوية واستراتيجية للقوى العظمى في العالم، مثل الوطن العربي، من التفكير ببناء القوة والتأسيس الأمني للسوق المشتركة، والإسراع بحل منازعات ترسيم الحدود فيما بين البلدان العربية من جهة، وبينها وبين جيرانها من جهة أخرى. كما يسبق هذه وتلك وضع الإستراتيجيات المشتركة والبناء المؤسسي لهذه الاستراتيجية و المتابعة لخطواتها، ولتحقيق التسارع المطلوب في التنفيذ، لابد من مواءمة التشريعات والقوانين الاقتصادية والمدنية في الدول العربية وتوحيدها، لكن كل هذه الشروط ترتهن بنجاحها، إلى دمقرطة Democratization واسعة في المجتمع العربي، تمس الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، مما يجعل الميكانيزم الجديد لتحقيق هذه النقلة ممكناً بالمشاركة الواسعة للفئات الاجتماعية جميعها المستفيدة و المتضررة من العولمة، والمعنية بالماضي والحاضر والمستقبل.

ضمن هذه المفاصل الأساسية، سيحاول البحث أن يقدم قراءة تربط بين العولمة ومظاهرها المختلفة كمشكلة، وبين التكامل الاقتصادي العربي بوصفه أحد الخيارات المستقبلية، مع وقفة نقدية لتجارب الماضي وطرح تساؤلات عديدة، واستخلاص نتائج ومقترحات تساهم في توسيع دائرة الحوار والنقاش لإعادة صوغ المشروع الاقتصادي العربي المشترك على أسس أكثر عقلانية وموضوعية، وهو جهد لابد أن يساهم فيه المثقفون، والمعنيون بالعولمة جميعاً.

أولاً: العولمة ـ محاولة تحديد المفهوم:

يثير مفهوم العولمة إشكاليات عديدة، إذ لا يمكن العثور بين جمهرة الباحثين على تعريف واحد محدد ينال إجماع الباحثين، لأن المفهوم جديد، والظاهرة التي هي موضوعه لم تكتمل سيرورتها بعد، وسماتها وأبعادها متداخلة تداخلاً كبيراً، ومظاهرها المفترضة عديدة لذا لابد من الحذر، وعدم الركون للتعميم بإعطاء تعريف نهائي وشامل للعولمة. فالظاهرة مركبة، وليست بسيطة، عالمية، وليست محلية، جديدة، وليست قديمة (كما يزعم البعض الآخر) وتستحق المزيد من الجهد والبحث لفض أبعادها.

تشير تداعيات تداول العولمة في الخطاب الثقافي العربي، إلى أن الباحثين لمّا يتفقوا على تحديد المفهوم، ولا على موقف معرفي أو إيديولوجي أو سياسي من العولمة، لذا سنحاول اقتفاء أبعاد المفهوم.

تظهر الدلالات اللغوية للعولمة (Globalization) أو بالفرنسية Mondialisation أن المعنى الحرفي هنا أقرب لمفهوم كوننة من مفهوم العولمة، وهناك من يستخدم الكوننة للإشارة إلى العولمة، ولكن ثمة إجماع أكبر، على تداول مفردة العولمة أكثر من مفردة كوننة .

العولمة ليست بظاهرة بسيطة، أو مجموعة ظواهر فحسب، بل هي حالة تطور عالمي نوعي من مراحل تطور الرأسمالية العالمية، لانتشارها بصفتها نظاماً عالمياً أو تشكيلاً اقتصادياً اجتماعياً عالمياً (بالمعنى الخاص لمفردات المادية التاريخية) تطال بقايا الأنظمة المجتمعية السابقة، وتحدِث آثاراً متباينة على الأنساق المجتمعية المختلفة على صعيد المجتمع المحلي والمجتمع الدولي عامة، وتظهر آثارها داخل كل نسق بدرجات متفاوتة في الشدة، وبدرجات متباينة التأثير بين مجتمعات الشمال والجنوب.

يعطي الباحثون، وكل وفق اهتمامه أو تخصصه، أو موقفه المعرفي والأيديولوجي، أولوية أحياناً لهذا الجانب أو ذاك في دراسة العولمة، لكن من الجلي أن الآثار في البناء الاقتصادي التحتي العالمي، كانت أبكر زمنياً، وأعمق آثاراً، وأسرع تأثيراً، من خلال عمليات التحرير للأسواق العالمية، مما يسهل انسياباً أكبر في حجم التبادل العالمي كماً ونوعا من السلع والخدمات والمعلومات، وتبدو حركة تدفق رؤوس الأموال اليومية في الأسواق المالية العالمية هي الأكثر كثافة من حيث حجم الأموال المتداولة وقيمتها في هذه الأسواق، ليظهر الدور المتميز لرأس المال المالي الأكثر حسماً في العولمة من رأس المال الصناعي والتجاري. وعلى صعيد آخر يبدو أن الأثر السياسي للعولمة أكثر تباطؤاً في تشكيل الدولة السياسية العالمية الموازية للاقتصاد المعولم.

تدخل التكنولوجيا الحديثة لصناعة الذكاء الاصطناعي، والاتصالات كعامل جديد في العولمة، وتؤدي هذه التكنولوجيا دوراً مميزاً في ترابط العالم، طوعاً أو قسراً، وتشكيل شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية والسياسية على نطاق المجتمع المحلي أو المجتمع العالمي بآن معاً. فالشبكات المرئية المسموعة تعيد تشكيل الوجدان والوعي البشري، وتؤثر في سلوك الأفراد والجماعات، وأذواقهم ومواقفهم وقناعتهم، في اختزال غير مسبوق للزمن والمكان. هذه التكنولوجيا الجديدة للاتصال والبرمجيات والإلكترونيات التي حلت محل "تكنولوجيا صناعة المداخن"كما يسميها آ. توفلر، تمهد للانتقال إلى مجتمع عالمي هو المجتمع الإلكتروني.[٢]

يمكن تمثيل العولمة بالموشور المتعدد الأضلاع، الذي تتدرج على قاعدته ألوان الطيف، ونحن لا نستطيع رؤية سوى بعض ألوان الطيف التي تشكل وعينا وفهمنا للعولمة، لكن هل العولمة ظاهرة قديمة أم حديثة ؟ يذهب بعض الباحثين ومنهم رولاند روبرتسون، للقول: إنّ العولمة ظاهرة متأصلة في الماضي، ولها مراحلها التطورية، وصاغ نظريته على نحو مشابه جداً لنظرية "مراحل النمو" عند والت روستو.[٣] لكن من الصعب الموافقة تماماً على منح العولمة التبرير التاريخي، ومثل هذا الفهم لا يريد صراحة التمييز بين الرأسمالية في مراحل تطورها المختلفة، والعولمة بصفتها المرحلة الحديثة، وهو يطابق بين الرأسمالية والعولمة تماماً في بعد زمني واحد. على الرغم من ذلك، لا يمكننا تجاهل الفعل التاريخي للعولمة، الذي وصفه برهان غليون من منظور المستقبل لا الماضي، باعتبار أن العولمة فعل دنيامي يتجه نحو سيرورة لتوحيد العالم، لدرجة

يستحيل معها الفصل بين الداخل والخارج عند تحليل الدنياميات السياسية و الاقتصادية والثقافية.[٤]

يفترض مثل هذا الفهم وجود منهجيات جديدة كما يقول (السيد يسين)، فالعولمة ليست مجرد مفهوم فحسب، بل هي أداة تحليلية لوصف عمليات التغير في مجالات مختلفة، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال.[٥] أما الجانب الإيديولوجي للعولمة فقد ركز عليه كثيراً د.طيب تيزيني معتبراً أن العولمة ليست إيديولوجيا السوق، أو شكلاً من الليبرالية الجديدة فحسب، بل هي شكل من الإمبريالية الجديدة ذات الخصوصية الكوسموسوقية.[٦]

أما الاشتغال على العولمة الثقافية، فانفرد عدد كبير من الباحثين العرب في تناول هذا الجانب لدرجة وكأن التطابق قائم فعلاً بين العولمة الثقافية والأمركة. يشير د.ابراهيم حيدر أن هذا الجانب يتمثل بالترويج لأنماط ثقافية ذات مرجعية واحدة، غالباً ما تكون أمريكية أو غربية الطابع.[٧]

إن التنوع الكبير والمعقد لمظاهر العولمة، يجعل التداخل موضوعياً بين ظواهرها المتعددة، تداخلاً في الوعي والفهم أيضاً ، لذا فإن (جيمس روزناو) يشير إلى هذا التداخل، ليأخذ جانباً من الحذر في تعريف العولمة بقوله "يبدو مبكراً وضع تعريف كامل وجاهز للعولمة يلائم هذا التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة".[٨]

وجرياً على هذا الاتجاه في الحذر من التسرع بإعطاء تعريف نهائي للعولمة، يقترح د.إسماعيل صبري العبد الله اعتماد تعريف إجرائي للعولمة، ويعتقد أن أحد هذه التعريفات الأكثر شمولاً هو اعتبار العولمة تمثل: "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتقانة والسلوك، دون اعتداد يُذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد، أو لدولة معينة، دون حاجة إلى إجراءات حكومية."[٩] أما أدبيات الأمم المتحدة فقد عرف تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ العولمة بأنها "إحدى المواضيع الاقتصادية التي فرضت نفسها خلال فترة التسعينيات، وهي مصطلح يجمع بين وصف الظاهرة، وتحديد مبادئها (...) أما الوصف فهو تعبير عن اتساع التدفقات الدولية وعمقها في مجالات التجارة والمعلومات والمال في سوق عالمية واحدة متكاملة، أما المبادئ فهي تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقاً من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة لتجارة المال والمعلومات سيكون لها أفضل مردود على النمو وعلى رفاه البشر".[١٠] وإن كان التقرير غير متفق مع هذا الاستنتاج الأخير فإن هذا التحديد يقدم مدخلاً منهجياً أولياً يسمح بفصل التداخل القائم بين توصيف العولمة، وتحديد سماتها ومبادئها الأساسية.

على صعيد آخر ساهم تقرير الأمم المتحدة السنوي للتجارة والتنمية الصادر عام ١٩٩٦ أيضاً برصد أبعاد أخرى في فهم العولمة، بالربط بين مظاهرها والبناء المؤسسي لتحقيق سيرورتها، فقد ورد في التقرير أن العولمة هي "سمة سيطرت على الاقتصاد العالمي

على مدى العقد الماضي، وهي ظاهرة متعددة الوجوه، يشكل أبرز مظاهرها النمو السريع للتجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال، وازدياد أهمية الخدمات في كل من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر على السواء، وتكامل عمليات الإنتاج على الصعيد العالمي، والتواؤم المؤسسي بين البلدان، فيما يتعلق بسياسات التجارة والضرائب والاستثمار وسائر الأنظمة (...) وأصبحت العلاقات الاقتصادية بين الأمم تتكيف تكيفاً متزايداً وفق أنظمة المؤسسات المتعددة الأطراف كمنظمة التجارة العالمية والتجمعات الإقليمية[١١] . يسمح هذا التحديد من الناحية المنهجية بإزالة الالتباس القائم في فهم العولمة ومحاولة إعطائها بعداً تاريخياً، ويتفق هذا التحديد مع رأي أنتوني جيدنز (بأنها ليست استمراراً لاتجاهات تاريخية من الزمن الماضي أو إعادة لهذه الاتجاهات)[١٢] .

ثانياً: سمات العولمة:

يعدّ تحديد المفهوم، في الأبحاث الاجتماعية، الخطوة المنهجية الأساسية في تحديد سمات الظاهرة وأبعادها المدروسة، ولم يعد تطبيق مناهج العلوم الاجتماعية مقتصراً على السوسيولوجيا، بل يمكن القول: إن العلوم الإنسانية المجاورة باتت تفرض على الباحثين الاستفادة من هذه المناهج، وتوظيفها توظيفاً أمثل، ومن العرض السابق لتحديد مفهوم العولمة، يمكن الوقوف عند أهم السمات الأساسية في توصيف مظاهر العولمة وأبعادها الرئيسية.

١ ـ الانتقال من الاقتصادات القومية إلى التكتلات الإقليمية:

لقد تخطى الاقتصاد الرأسمالي، ومنذ وقت غير قصير، الحدود التي ترسمها السياسات الاقتصادية للدول القومية في القرن العشرين، وكانت تجربة السوق الأوربية المشتركة نموذجاً مبكراً للتكتلات الإقليمية. وجاءت سياسات تحرير أسواق الأموال والتجارة لتفرض على الدول المتجاورة الانتقال إلى مرحلة الاندماج في أسواق تجارة حرة مشتركة، ولاسيما بعد الانتقال من الصيغ الثنائية إلى العلاقات المتعددة الأطراف في التجارة. ومع حلول منظمة التجارة العالمية WTO محل وظائف الغات GATT، كان من الطبيعي أن تفكر الدول على اختلاف مستويات تطورها الاقتصادي وانتماءاتها الجغرافية بالانتقال إلى صيغ من التكتلات الاقتصادية والتجارية الإقليمية. وكان عدد هذه التكتلات وأسواق التجارة الحرة التي تم إبلاغ الغات عنها رسمياً حتى عام ١٩٩٤ قد وصل إلى ١٠٩ تكتلات وسوق تجارة حرة مشتركة، وكان نحو ثلث هذه التكتلات قد ظهر بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤. فالسوق الأوربية المشتركة نشأت بعد توقيع معاهدة روما عام ١٩٥٧م، وتحولت بعد معاهدة ماستريخت في ديسمبر ١٩٩١ إلى شكل من الاتحاد الاقتصادي الأوربي النقدي. وفي عام ١٩٩٤ نشأت (رابطة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية) NAFTA التي ضمت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. في آسيا تعدُّ أهم هذه التكتلات رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN التي ظهرت عام ١٩٩١م إضافة إلى

أسواق تجارة حرة مشتركة تم الإعلان عن قيامها في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. لكن لم يظهر لها أي دور مميز على الساحة الدولية.

جاء الإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية في المؤتمر الوزاري للغات المنعقد في مراكش في أبريل ١٩٩٤، ونتيجة لأطول مباحثات وزارية للغات التي عرفت بجولة الأرغواي، والتي استمرت قرابة ثمانية أعوام ١٩٨٦-١٩٩٤ لتحل المنظمة الجديدة محل الغات، والتي أصبح لها طابع مؤسسي وتمتلك صلاحيات واسعة، منها متابعة الاتفاقات ومراقبتها وتنفيذها بين الدول الأعضاء، والتدخل في المنازعات بين الأطراف الأعضاء. وتهدف المنظمة للوصول إلى سوق عالمية بين الأعضاء يتم تحريرها تدريجياً بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٥. تشير التوقعات إلى أن النتائج التي ستتركها هذه الخطوة ستكون بالغة الأثر في الدول النامية. وهناك نحو ثماني دول عربية قد دخلت في عضوية المنظمة، إلى جانب دول أخرى من العالم النامي. ومن الواضح أن الدول النامية لن تكون في وضع جيد يسمح لها بالوصول إلى الأسواق العالمية، وكسب منافع مماثلة لما يمكن أن تجنيه الاقتصادات الصناعية القوية في العالم.

٢ - الدور النوعي للشركات المتعددة الجنسية:

لم يعد، الاقتصاد العالمي هو حاصل جمع كمي للاقتصادات القومية، كما لم يعد بمقدور الدول القومية اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية محلياً دون الأخذ بالحسبان، مصالح هذه الشركات العملاقة التي تسيطر على الاقتصاد العالمي وردود أفعالها. وهذا ما دعا بعض الباحثين العرب لوصف العولمة بأنها: "القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسية التي ليس لها ولاء لأي دولة قومية[١٣]".

هذه الشركات المتعددة الجنسية Transnational Co. يكاد لا يمر شهر واحد في السنوات الأخيرة إلا ونسمع خبراً عن اندماج Merger شركتين عملاقتين، أو أكثر في شركة واحدة، ويترك خبر الاندماج اضطراباً شديداً في أسواق المال وأسعار العملات ، ومنذ عام ١٩٩٢ ومجلة "فوريشن" تتابع نشر البيانات والمعلومات عن هذه الشركات التي تتميز بضخامة حجم إيراداتها، وتنوع الأنشطة التي تزاولها والانتشار الجغرافي عالمياً ليصل إلى ٣٧٠٠٠ شركة ولها نحو ١٧٠ ألف فرع خارجي مرتبطٍ بمقر إدارة الشركة الأم[١٤].

من الجدير بالذكر أن إيرادات أكبر ٥٠٠ شركة كوكبية Gl Corporation قدرت عام ١٩٩٦ بنحو ١١٤٣٥ مليار دولار، وهي قيمة تعادل ٤١% من قيمة الناتج المحلي العالمي في عام ١٩٩٥. وإذا أخذنا بالحسبان قيمة الأصول المملوكة لأكبر ٣٠ ألف شركة كوكبية فإنها تصل إلى ٩٣٢٠٠ بليون دولار وعدد العاملين فيها يقدر بنحو ٣٥,٥ مليون عامل.[١٥] كما تسيطر على ٥١ اقتصاداً من بين أكبر مئة اقتصاد في العالم. وفي مجال التجارة فإن ٧٠% من التجارة العالمية تسيطر عليها الشركات الخمسمئة الأكبر بين الشركات الكوكبية[١٦]. ومن حيث التوزع الجغرافي لمقر إدارة هذه الشركات

الخمسمئة الأكبر فإن ٤٧٢ شركة تقع في دول الشمال الصناعي ونحو ٢٨ شركة في دول الجنوب المصنعة حديثاً[١٧].

وفي مجال الغذاء فإن بعض هذه الشركات تحتكر تجارة الغذاء العالمية، إذ إن ٦ شركات فقط تسيطر على ٨٥% من تجارة الحبوب العالمية، و٣ شركات تسيطر على ٨٠% من تجارة الموز، و٨ شركات تسيطر على ٦٠% من تجارة البن، ونحو ٧ شركات تستأثر بـ ٧٠% من تجارة الشاي، و٣ شركات تسيطر على ٩٣% من تجارة الكاكاو العالمية[١٨]. وعلى اعتبار أن غالبية البلدان النامية هي مستوردة للغذاء، فإن هذه الشركات تؤدي دوراً حاسماً في سياسات هذه الدول، والضغط على حكوماتها، والنيل من سيادتها باستخدام تجارة الغذاء كورقة ضغط، إلى جانب الأوراق الأخرى كالأسلحة التي لا تتوافر بيانات بصددها.

٣ ـ الانتقال من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الصوري (الرمزي):

ظل قطاع الصناعة التحويلية الحديثة لعهد قريب، يصنف كقطاع أول مميز لاقتصادات البلدان الصناعية المتطورة، ولكن مع مرحلة العولمة بدأ القطاع الخدمي يأخذ المرتبة الأولى، وكان تطبيق مبدأ إزالة القيود على حركة الأموال والمدفوعات الخارجية الذي التزم به أكثر من ٩٠ بلداً في النصف الأول من التسعينيات (١٩٩٠-١٩٩٦) قد أحدث تحولاً نوعياً في الاقتصاد العالمي، وأفرز ما يسمى "العولمة المالية" وأدى هذا التحرير لاضطرابات كبيرة في أسواق المال والأسهم. وكانت أزمة المكسيك عام ١٩٩٤ قد استتبعت انجرار بلدان أخرى في جنوب شرق آسيا "أو ما عرف بالنمور الآسيوية" في عام ١٩٩٧ وحدث اضطراب كبير في أسواق المال في كوريا الجنوبية، وماليزيا وهونغ أنغ، وتايوان وأندونسيا وشملت الأزمة اليابان أيضاً.

إن التحول من تجارة السلع والمنتجات إلى تجارة الخدمات والأموال عن طريق أسواق المضاربات المالية، يعدّ معلماً هاماً ومميزاً للعولمة، وأصبحت هذه التجارة تدر الأرباح الخيالية والسريعة من خلال المراهنة على أسعار صرف العملات في الأسواق المالية، بدلاً من توظيف الأموال في استثمارات إنتاجية أو خدمية.

إن أهم معالم الاقتصاد الجديد "الرمزي" يقوم على مبدأ الحضور الفوري للزمن في العملية الاقتصادية، وتكون أسواق المال وسندات الأسهم هي الحقل المثالي لهذا النموذج، وهي لا تتحدد بالعمليات الإنتاجية مباشرة، بل بتحركات وتقلبات الأسعار للعملات والأسهم، ودون أن تكون هناك صلة مباشرة بالاقتصاد الحقيقي[١٩].

لقد ساعدت ثورة الاتصالات والمعلوماتية في تحقيق هذه النقلة، إذ تؤدي شبكات الانترنيت العالمية دوراً بربط الأجهزة المصرفية العالمية مع أسواق المال وباقي الدوائر الاقتصادية، من مؤسسات وجماعات وأفراد، وتصبح المضاربة والمغامرة هي قواعد اللعبة، وتسيطر الشركات الكوكبية ووكلاؤها على هذه الأسواق العالمية. إن تاجراً

بريطانياً لم يكن تحصيله العلمي يزيد على ثانوية عامة يدعى نيكولاس لينسون راهن بـ ٢٩ مليار دولار في سوق الأسهم[٢٠] عام ١٩٩٧وخسر، مما أدى إلى إفلاس الشركة التي يمثلها. واختلفت تقديرات الباحثين حول حجم الأموال المتداولة وسرعة دورانها في أسواق الأسهم المالية، عبر عمليات المضاربة المالية، وتشير بعض هذه التقديرات أن حجم الأموال المتداولة وصل في عام ١٩٩٥ إلى ما يقارب ١٣٠٠ مليار دولار يومياً[٢١]، في حين كان حجم الصادرات السنوية للعام المذكور لا يزيد على ٣٠٠٠ مليار دولار، وقيمة الموجودات من الأموال في المصارف العالمية لا تزيد على٦٩٠٠ مليار دولار[٢٢].

٤ ـ الأهمية المتزايدة للعلم والمعلوماتية والاتصالات:

إن أهم معالم العصر العولمي الجديد، تمثل بهذا الحضور غير المسبوق للاتصال والتخاطب السمعي والمرئي بين الأفراد، وبشكل ميسر مع حلول آلات الذكاء الاصطناعي في حياتنا المعاصرة في العمل والمنزل، إن سرعة انتقال المعلومات والبيانات، جعلت ساحات التفاعل والتبادل شبه مفتوحة، عبر المحطات الفضائية، والشبكات المتعددة الأهداف والوظائف للانترنيت. إن ما يميز هذه المرحلة الاندماج بين عناصر العلم والتكنولوجيا والثقافة مع الاقتصاد ليعاد تشكل Reformation علاقات العالم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. إن المعارف العلمية باتت تتضاعف مرة واحدة بمعدل كل ١٨ شهر كما تشير بعض التقديرات[٢٣]. واليوم نشهد تلاقحاً جديداً لاكتشافات الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، فقد سمحت الكيمياء بالانتقال إلى عصر اللدائن والتصنيع الغذائي دون الحاجة للمواد الخام التقليدية، ودخلت الكيمياء الزراعة والصناعة بآن واحد، كما سمحت الهندسة الوراثية، بفتوحات غير مسبوقة في التهجين والاستنساخ واكتشاف الطاقة الحيوية وما بات يطلق عليه البيو-تكنولوجيا. أما تكنولوجيا الاتصالات فقد غيرت مفهومنا للزمن والمكان، وأصبحت هذه الوسائل تؤثر فينا يومياً وفورياً أكثر مما كان يحدث من ذي قبل[٢٤].

إن التكنولوجيا ذاتها تفرض أنماطاً جديدة من السلوك، في العمل والمنزل، تتصادم فيها القيم الاقتصادية مع القيم الثقافية، ويجري بشكل غير محسوس مباشرة تشكل ثقافة إنسانية جديدة عالمية الطابع، وبدأت هذه التكنولوجيا بتهميش المؤسسات الاجتماعية في التنشئة (الأسرة والمدرسة) فقد تبين أن الأطفال في الولايات المتحدة يقضون وسطياً نحو ٢٣ ساعة أسبوعياً أمام التلفزيون، في حين لا يقضون أكثر من خمس دقائق مع الآباء ونحو عشرين دقيقة يومياً مع الأمهات[٢٥]. وفي دراسة حديثة، أشارت الباحثة (ماري وين)، إلى ما يسمى ظاهرة الإدمان التلفزيوني، وحلول التلفزيون كأداة سيطرة على وعي الأطفال وحواسهم، وفقدان سيطرة الآباء والأمهات، مما دعا الباحثة لاستخلاص نتيجة تدعو إلى التخلي نهائياً عن التلفزيون[٢٦].

وإذا كانت الأسرة والمدرسة تعيد إنتاج منظومات القيم الاجتماعية والوجدان الثقافي الوطني، فإن هذه المؤسسات باتت مخترقة، وثقافة العولمة التي تقوم على نظام سمعي بصري"رمزي" تنتج قيماً رمزية تؤثر في الإدراك الثقافي العام، وتعيد تشكيل الوجدان والوعي والذوق، وستؤدي إلى إنتاج ما يفيض عن حاجة الجسد من الإشباع، وهي برأي عبد الإله بلقزيز "ستقتل الروح وتذهب بالمحتوى الأخلاقي والإنساني لسلوك الناس."[٢٧] إن المواقف من عولمة الثقافة تبدو إلى الآن مواقف رافضة من قبل الباحثين سواء أكانوا من العرب أم من الأوربيين، حتى أن السياسيين يقفون مواقف مشابهة من عولمة الثقافة.

٥ ـ العولمة والأمركة:

قد يبدو غريباً لأول وهلة، اعتبار الأمركة مظهراً من مظاهر العولمة، ولكن إذا كان الحديث عن نمط أو نموذج محدد للعولمة يعدّ النموذج الفاعل الوحيد في الساحة الدولية، حتى الوقت الحاضر، فيمكن الحديث عن الأمركة بوصفها نموذجاً للعولمة الثقافية.

إن الآثار التي تلقى مقاومة وردود أفعال رسمية وعالمية على العولمة الثقافية، تبدو رداً على مظاهر الغزو الثقافي الأمريكي المنقطع النظير، لدرجة بات أقرب حلفاء الولايات المتحدة الكنديون والأوربيون يعلنون الاحتجاج الرسمي على هذا الشكل من الغزو الثقافي، أو عولمة الثقافة الأمريكية، وليس من باب المصادفة أن تطلب فرنسا استثناء الثقافة من بنود واتفاقيات الغات للتجارة العالمية، وتعدّها خطراً استراتيجياً يهدد استقلالها الاقتصادي والسياسي وهويتها الثقافية، وما دفاعها في مفاوضات (الغات) عما يعرف باسم (الاستثناء الثقافي) إلا أسطع دليل على وجودها وخطرها[٢٨].

لقد لعبت الولايات المتحدة دوراً قيادياً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. يقول الأستاذ بول سالم في وصفه لبناء هذا الدور "لقد تبنت الولايات المتحدة لنفسها موقعاً يجعلها مركزاً لعلاقات العالم السياسية والديبلوماسية والأمنية والاقتصادية والثقافية (...) حتى صار لمعظم البلدان الصناعية فائدة في تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة ويلحقها الضرر من محاولة الإخلال بهذه العلاقات(...) ولما كانت الولايات المتحدة أكبرمصدرة بين دول العالم، وأكبر سوق عالمية، فقد أصبح لأي قوة اقتصادية عالمية تقليدية أو حديثة مصلحة كبيرة معها"[٢٩].

وكانت أهم الخطوات التي بدأتها الولايات المتحدة وبوقت مبكر، لم يسبقها أي من حلفائها في العالم الرأسمالي، هي التحول إلى اقتصاد خدمي، فمنذ عام ١٩٩٠ سعت إلى استعادة موقعها في أسواق الكمبيوتر، إضافة للسيارات، وشكلت شبكة اتصالات عالمية ضخمة بالانترنيت وبرامج الحاسوب. واهتمت بصناعة الثقافة والترويج لنمط الحياة الأمريكية الشعبي والثقافة الأمريكية، وبلغت الاستثمارات الأمريكية في ميدان الاتصالات نحو ١٠٠٠ مليار دولار. ومنذ عام ١٩٩٠ والولايات المتحدة تسيطر على ٦٥% من إنتاج البرامج العالمية والمواد الثقافية وكانت تصدر في عام ١٩٩٢ نحو ١٢٠٠٠٠ ساعة بث

تلفزيوني لأوروبا ومواد تلفزيونية وبرامج إعلامية إلى السوق الأوربية المشتركة سنوياً ما قيمته نحو ٤ مليار دولار، في حين لا تستورد أكثر من ٣٣٩ مليون دولار من هذه المواد.[٣٠]

٦ - الدور الجديد لمؤسسات بريتون وودز:

تتمتع الولايات المتحدة بنفوذ كبير داخل مؤسسات التمويل العالمية والغات، لدرجة يصبح التكامل في أدوار مؤسسات بريتون وودز والمنظمة العالمية للتجارة وكأنها منظومة متكاملة تحقق أهداف الوصول إلى سوق عالمية مفتوحة، تكون النزعة المركزية للسيطرة الأمريكية وبقاء النظام الاقتصادي العالمي يدور في فلكها كمركز لهذا النظام.

تعود نشأة "صندوق النقد الدولي" و "البنك الدولي" إلى عام ١٩٤٤ بموجب اتفاقيات بريتون وودز، وكانت الأدوار المرسومة لها، تحقيق الاستقرار المالي، والتنمية المستمرة للعالم الرأسمالي.

كانت مهمة البنك منح قروض للحكومات والقطاع الخاص، أما الصندوق فكانت مهمته تنظيم العلاقات المالية والاستقرار في أسعار الصرف العالمية. وكانت الولايات المتحدة وحلفاؤها ضمن مجموعة البلدان السبعة التي لها أغلبية حقوق التصويت داخل هذه المؤسسات لأنها تمتلك نحو ٦٠% من رأسمال المؤسستين[٣١]. لقد أدى إعلان الولايات المتحدة في مطلع السبعينيات عن فصل الدولار عن قاعدة التغطية الذهبية، إلى تعويم أسعار الدولار والعملات الرئيسية في العالم، كما أدى إلى اضطراب النظام المالي العالمي، وفقد صندوق النقد الدولي أهم وظائفه، أما البنك الدولي فأثر انتعاش الأسواق المالية الأوربية لتدفق البترو - دولار في السبعينيات نحوها لم يترك للبنك ما يفعله فعلياً، إلى أن جاءت أزمة الديون لدول العالم الثالث في مطلع الثمانينيات، مما أدى إلى ظهور أدوار جديدة لمؤسسات بريتون وودز في إدارة العلاقات المالية الدولية. إذ تحول الصندوق إلى مهمة الشرطي المالي العالمي على البلدان النامية، وفرض شروط التصحيح المالي والاقتصادي الهيكلي عليها كشروط لإعادة جدولة الديون الخارجية. ويقصد بالتصحيح الهيكلي: تحرير التجارة الداخلية وإزالة القيود عن حركة السلع والخدمات والأموال في المبادلات التجارية والتخصص. هذه الوصفة المعروفة لصندوق النقد الدولي تهدف لإعادة دمج هذه الاقتصادات في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، أما البنك الدولي فأخذ على عاتقه وضع أسس تنمية مستدامة، وشجع البلدان على سياسات التصحيح الهيكلي وإدارة الإصلاحات الاقتصادية إلى جانب الصندوق بهدف خلق مجال مفتوح لانتشار الرأسمالية عالمياً[٣٢].

ثالثاً : مظاهر التهميش والاستبعاد:

لا تبعث العولمة على التفاؤل كثيراً في المستقبل، وإذا كان من الصحيح القول: (ليس جميع آثار العولمة سلبية)، فمن الصحيح أيضاً أن الآثار الإيجابية المحتملة متواضعة جداً مقارنة بالآثار السلبية، نتيجة لتحرير الأسواق العالمية وحركة انتقال "السلع ـ الأموال ـ المعلومات". وإن التطور التقني للاتصالات والمعلوماتية قد يؤدي لإصلاحات ديمقراطية واسعة في العالم، لكن في حال بقيت هذه الإصلاحات محصورة في حدود الديمقراطية التمثيلية السياسية، ولم تتحول لديمقراطية اجتماعية، فإن العالم مقبل على كوارث اجتماعية لا حصر لها. على صعيد الاستهلاك ربما يستفيد المستهلكون في العالم من التنافس والتطوير التقني المؤدي إلى انخفاض الأسعار، فقد انخفضت فعلاً الأسعار في النقل والمواصلات، فأجور المكالمات الهاتفية انخفضت بنسبة ٨٠% في عام ١٩٩٠ عما كانت عليه عام ١٩٧٠ ، وكلفة النقل البحري والجوي قد انخفضت أيضاً، وأصبحت كلفة ساعة الطيران في الخطوط الجوية العالمية مثلاً أقل بنسبة ٦٠% في مطلع التسعينيات عما كانت عليه عام ١٩٦٠[٣٣] . لكن فرص الحصول على الدخل في تناقص، والبطالة تبلغ أوجها في العالم، ومعدلات التضخم تلتهم الأجور، والتسريحات عن العمل لم تعد مقتصرة على العمال أو أصحاب الياقات الزرقاء، بل لم يعد لأصحاب الياقات البيضاء إلا فرص قليلة. فقد شهدت الولايات المتحدة مثلاً في عام ١٩٩٠ موجة تسريح للعاملين، كانت حصة المديرين ٣٥% ، الموظفين ٣١% ، الباعة ٨% أما العمال فلم تزد حصتهم على ١٩%[٣٤].

ربما لا تكون الولايات المتحدة مقياساً واقعياً، لكن في العالم الصناعي والنامي أصبحت فرص العمل أيضاً محصورة على أصحاب المهن والفنيين وذوي التأهيل العلمي ما قبل الجامعي.

لم تتغير مواصفات سوق العمل فحسب، بل يعاد تشكيل القاع (المستوى) الاجتماعي، فالطبقة الوسطى "الفئات الوسطى" تتآكل، ويعاد توزيع الدخل العالمي لصالح الـ ١% من قمة المجتمع الأثرياء، وتزداد يوماً بعد يوم الفجوة بين القمة الغنية والقاعدة الفقيرة، في عملية إعادة الفرز الطبقي على الصعيد العالمي، يرافقها إعادة توزيع للسلطة السياسية، لتنسحب السلطة من يد الدولة القومية إلى يد الشركات العالمية العملاقة، ويتم اختراق سيادة الدول وحدودها القومية، تجارياً وثقافياً.

يمكن الحديث عن أهم مظاهر التهميش بما يلي:

١ـ تهميش سلطة الدولة:

كانت الدولة دوماً أداة حقيقية تسعى للتوفيق بين المصالح المتناقضة للطبقات في البلدان الرأسمالية، أما الدولة في البلدان النامية فتنحصر أدوارها بإرضاء القاعدة الاجتماعية لسلطتها. كذلك يمكن الحديث عن دولة الرعاية في المجتمعات المتطورة التي أخذت على عاتقها مهمة الرعاية لضحايا السوق والعاطلين عن العمل والمسنين، أما في مرحلة

العولمة فإن تهميش هذه الأدوار سيكون لصالح المضاربين والشركات المتعدية الجنسية التي لم تعد معنية بهؤلاء الضحايا من المهمشين.

ما تزال الآراء متباينة نحو أدوار الدولة في مرحلة العولمة ، فاليمين الليبرالي يطالب كما كان في السابق، بتحجيم وظائف الدولة وعدم تدخلها بقوانين السوق. إذ يقول رجل الأعمال كينش أومي Keniche Ohmea يجب "أن نعترف بأننا نعيش الآن في عالم بلا حدود، وأصبحت الدولة الوطنية، مجرد خيال وفقد رجل السياسة كل قوة مؤثرة"[٣٥] .

أما اليسار العالمي ممثلاً بأحزاب الديمقراطية الاجتماعية يرى الأمور على نحو مغاير، إذ تظهر للدولة أدوار ووظائف جديدة يجب أن تقوم بها لمواجهة ضغوطات العولمة، وأفضل ممثل لهذا الاتجاه صاحب فكرة (الطريق الثالثة) البريطاني أنتوي جيدنز، الذي يتحدث عن ضرورة تحول الدولة إلى (دولة الاستثمار الاجتماعي)، وعليها أن تقوم وبشكل جريء بإحداث ديمقراطية اجتماعية من الأسفل، من خلال التعاون مع المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية، في إعادة تجديد لمؤسسات المجتمع المدني وإعادة إندماج المهمشين اجتماعياً من جديد في المجتمع[٣٦].

إن حرية الأسواق تنتج باستمرار اللامساواة الاجتماعية، وتحدث نمواً لا متكافئاً، إقليمياً وقطاعياً واجتماعياً، ولا يمكن التخفيف من حدة هذه الظواهر إلا بتدخل الدولة المباشر[٣٧].

أما في العالم النامي الذي لم ينجز بعد التنمية الصناعية الرأسمالية، فإن العولمة تحدث اختراقاً كبيراً لمفهوم السيادة، وللحدود السياسية والاقتصادية والثقافية، وإذا كانت الدولة هنا تؤدي دوراً فاعلاً في بلورة شخصية الأمة ثقافياً وتكوينها، عبر مؤسساتها الإعلامية والثقافية، فإن الاختراقات العديدة لحدودها الثقافية عبر الوسائط المرئية - المسموعة العالمية والاتصالات وشبكات الانترنيت تحطم الروابط القائمة بين الدولة والأمة، وتمزق أسس تكوين الأمة تاريخياً[٣٨]. وإذا كانت السيطرة الشاملة للدولة على المؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافية، قد سمحت بترويج خطابها الثقافي الخاص، فإنها تتعرض الآن لتهميش عدد كبير من وظائفها التي كانت تشغلها سابقاً.

٢- التهميش والاستبعاد للبلدان النامية:

أصبحت مفاهيم التهميش Marginalization والاستبعاد Exclusion شائعة جداً في خطاب العولمة، ويقصد بهذه المفاهيم تناقص الفرص أمام المهمشين، أفراداً وحكومات، في الحصول على الموارد الاقتصادية لتنمية ذاتهم. تشير الدراسات الإسقاطية لمستقبل العولمة، لشمول التهميش لمناطق شاسعة من العالم النامي في المستقبل، في مجالات التجارة وتدفقات الاستثمارات الدولية، وانعدام فرص الوصول إلى الأسواق العالمية.[٩٣]

لقد ورثت البلدان النامية تركة ثقيلة من العهد الاستعماري، تتمثل بالاعتماد على سلعة تصديرية واحدة، غالباً، من المواد الأولية الخام، وهي لم تتمكن بعد من الخروج من هذا المأزق بتنويع صادراتها، وتتعرض حصتها من الصادرات الدولية لتناقص متزايد، نظراً لتناقص الطلب على هذه السلع أو انخفاض أسعارها الحقيقية عالمياً. تشير المصادر إلى أن هذه السلع قد تعرضت لانخفاض أسعارها الحقيقية مقارنة بأسعار السلع المصنعة بنسبة ٦٠% في عام ١٩٩٢ عن الذروة التي بلغتها في عام ١٩٧٣، وانخفضت خلال النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين إلى ٣٠% إضافية، وهي الآن أدنى مما كانت عليه فعلياً في عام ١٩٠٠.[٤٠] أي أن قرناً كاملاً من التجارة لهذه السلع لم تحقق فيه البلدان النامية المصدرة لها أي مكاسب حقيقية.

من جهة أخرى إن مزاعم الاستفادة من تحرير التجارة للصناعات النسيجية والملبوسات (التي تعدّ عماد الصناعة لبعض الدول النامية) بالوصول إلى الأسواق العالمية، تبدو متواضعة، ففي حين سمحت الاتفاقيات الأخيرة للغات بتخفيض الرسوم الجمركية على النسيج و الملبوسات بنسبة تتراوح بين ٢٠-٢٥% فإن تخفيضات السلع الصناعية الأخرى المصدرة من البلدان الصناعية أساساً، قد وصلت إلى ٤٥% وسطياً[٤١]. إن انعدام التكافؤ والمساواة بين البلدان الصناعية والنامية في مجالات العمل والتجارة والمال، يؤدي لخسارة سنوية للبلدان النامية تقدر بحوالي ٥٠٠ مليار دولار، وهي قيمة أكبر بمقدار ١٠ أمثال من حجم المساعدات الأجنبية التي تتلقاها سنوياً[٤٢]. كما أن نقص الخدمات المتطورة والشفافية في مجالات التجارة والجمارك والمعلومات الإحصائية والتأمين والنقل، وتخلف قطاع المصارف، يؤدي إلى هجرة عوامل الإنتاج الوطنية (اليد العاملة - الكوادر - الاستثمارات ورأس المال) إلى الخارج بحثاً عن فرص أفضل في البلدان الصناعية.

٣- ازدياد اللامساواة في توزيع الدخل العالمي:

إن العولمة الاقتصادية استناداً إلى قاعدة تحرير الأسواق، تؤدي إلى ازدياد حدة التفاوت في المداخيل بين القاعدة والقمة في الهرم الاجتماعي، وقد ارتفعت حصة الـ ٢٠% الأغنى في العالم من الدخل العالمي من ٧٥% في عام ١٩٦٠ إلى ٨٣% عام ١٩٩٢، مقابل تراجع حصة الـ ٢٠% الأكثر فقراً من ٢,٣ إلى ١,٤%[٤٣] واتسعت الهوة بين هاتين الفئتين في حجم المداخيل من ٣٠ مرة إلى ٧٨ مرة في الفترة المذكورة.

على صعيد آخر إن أغنى عشرة أثرياء في العالم كانوا يمتلكون في عام ١٩٩٣ ثروة تقدر بحوالي ١٣٣ مليار دولار، وهي أكبر بمرة ونصف من قيمة الدخل القومي لمجموعة البلدان الأقل نمواً في العالم التي تصل إلى خمسين بلداً تقريباً[٤٤]. كما تطلعنا الدراسات الأمريكية على توزيع المداخيل في الولايات المتحدة، إذ إن حصة ١% من الأسر الأمريكية الأكثر ثراء قد ارتفعت من ٣٧% عام ١٩٨٣ إلى ٨١% من الثروة القومية عام ١٩٩٣ بينما بقيت حصة الربع الأفقر من الأسر الأمريكية شبه ثابتة على مدى العقود الثلاثة الأخيرة[٤٥].

٤- البطالة وانخفاض الأجور:

تعدّ مشكلة البطالة من المشكلات البنيوية الملازمة لتطور الرأسمالية في مختلف مراحل تطورها، إلى جانب مشكلة التضخم، وإذا كانت البلدان الرأسمالية في السابق تقايض بين التضخم والبطالة لضمان النمو، فإنها أصبحت الآن تضحي بالنمو للحد من إحدى هاتين المشكلتين، لكن دون جدوى تذكر. كانت أشد موجات التضخم قد ظهرت في العقد الممتد من ١٩٨٤-١٩٩٤ إذ بلغ متوسط التضخم للبلدان الصناعية ١٢,٥% سنوياً، وفي البلدان النامية سجل التضخم ارتفاعاً قياسياً، إذ بلغ في مجموعة البلدان التي تتمتع بتنمية بشرية متوسطة حوالي ٢٥١%[٤٦]. لقد التهم التضخم كل الزيادات في الأجور، وأصبحت الأجور في التسعينيات أخفض بكثير (من حيث قوتها الشرائية) عما كانت عليه في السبعينيات.

لقد سعت معظم البلدان لتخفيض أجور ساعات العمل، مع قبول العاملين بهذا التخفيض بدلاً من البطالة، وكانت معظم بلدان الاتحاد الأوربي قد حذت حذو الولايات المتحدة لتخفيض أجور ساعة العمل الواحدة أو الأجور الأسبوعية في التسعينيات، إذ شهدت الولايات المتحدة انخفاضاً بسعر ساعة العمل قدره ١٤% في عام ١٩٩٤ عما كانت عليه في عام ١٩٧٣.[٤٧] إلى جانب تخفيض الأجور، فإن مشكلة البطالة كانت المشكلة العالمية الأولى، فإن شعور العاطل عن العمل بأن قدراته وطاقاته لم تعد لأحد حاجة بها، فهي من أشد مظاهر التهميش إيلاماً، ويدفع هذا الشعور بقسم كبير منهم، ولاسيما من الشباب، إلى الوصول إلى حالة الإحباط. لقد بلغ متوسط البطالة في عام ١٩٩٥ على سبيل المثال في اليابان ٣%، الولايات المتحدة ٥,٩%، أوربا الغربية ١١,٦% وفي بعضها مثل إسبانيا إلى ٢٧%، أما في البلدان المتحولة (الاشتراكية سابقاً) فإن هذه النسبة كانت تزيد على ٣٥% وإذا أضفنا إلى هذه النسب، العمال المحبطين Discouraged، فإن معدلات البطالة سترتفع إلى مرتين في الولايات المتحدة وثلاث مرات في اليابان ونحو مرة ونصف في أوربا[٤٨].

أما في البلدان النامية فمشكلة البطالة أشد وطأة، لغياب التأمين ضد البطالة ودولة الرعاية الاجتماعية. إذ يقدر عدد العاطلين عن العمل في هذه البلدان بحوالي ٥٠٠ مليون أي نحو ٢٧% من قوة العمل[٤٩]. بالنظر لمستقبل العولمة، فإن الحديث عن الآثار الإيجابية

المتساقطة Tricle down Effects للثورة العلمية الجديدة، تصبح كذبة كبرى، كما يشير عالم الاجتماع جيرمي ريفكين Jeremy Rifkin في كتابه "نهاية العمل" إذ يعتقد ريفكين أن أكثر من ٥٠% من الوظائف المتاحة الآن، سوف تلغى مع ثورة الذكاء الاصطناعي، وسيشهد العالم حالة نمو اقتصادي دون فرص عمل، إذ ستكون الفرص متاحة لعدد قليل، يدعوهم عمال المعرفة Knowledge Worker ، وهم الباحثون والعلماء والأكاديميون والمستشارون والفنيون ومصممو البرامج الحاسوبية وأنظمة التشغيل، والعاملون على تصنيع واستثمار أجهزة الكمبيوتر والاتصالات(٥٠).

هكذا فإن مشكلة البطالة ستزداد تفاقماً وستترك آثاراً اجتماعية من الصعب التكهن بها وبحجمها، كالعنف والجريمة والانحراف وانتشار العمالة السوداء، واتساع حجم ما يعرف "بالقطاع غير النظامي" إذ قدر أحد تقارير الأمم المتحدة المشتغلين بهذا القطاع في البلدان النامية نحو ٢٧% من قوة العمل (٥١) . وستكون الفئات العمرية الشابة بين ١٩و ٢٥ سنة من أكثر الفئات تهميشاً وتضرراً، إذ بلغت في عام ١٩٩٣ نسبة هؤلاء بين العاطلين عن العمل في بعض البلدان مثلاً: السويد ٢٢%، فرنسا ٢٢%، ايرلندا ٢٧%، إسبانيا ٤٠%، وفي أمريكا الشمالية ١٥%، البلدان المتحولة ٤٠%(٥٢).

٥- الفقر والحركات الأصولية (الدينية ـ العرقية):

إن مظاهر التهميش ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية السابقة، إلى جانب مشكلة فقر الدخل والفقر البشري، تعدّ بيئة خصبة جداً لنمو العنف السياسي المنظم، والارتداد إلى أرضية الدين أو النزعة الأثنية (والعرقية)، وعلى حد تعبير عالم الاقتصاد والاجتماع الأمريكي ليسترثورو(L.Thoro): إن إعادة توزيع الثروة والدخل تجري صياغتها منذ الآن، والخاسرون اقتصادياً فيها يجرى تقيؤهم اجتماعياً في بركان اجتماعي يدعى الأصولية الدينية(٥٣).

لم تعد الأصولية احتكاراً على العالم الإسلامي، كما يشاع بالاستشهاد وبأمثلة عن "أفغانستان ـ الجزائر ـ الشيشان" بل هناك أصوليات جديدة (مسيحية ويهودية، وبوذية.. الخ). إن نظرة العولمة الضّمية للسوق يدفعها ـ كما يقول بيتر غران ـ إلى (المجازفة بازدهار بلدان وشعوب عديدة، وهي في نزعتها الفوضوية وإنكارها للتاريخ والشعوب والثقافات فإنها تحفز الخرافات ، والنزعات الأخروية والتي يطلق عليها دون تمييز ما يدعونه بالإحيائية الدينية)(٥٤). فهي تقوم بفعل تفكيكي للمجتمعات المحلية، لدرجة يدعوها بعضهم موازييك الرؤى والمواقف والأفعال وتفتيت المعيارية (٥٥). إذ بعد انهيار الشيوعية وانحسار اليسار في العالم، باتت الساحة مفتوحة لتفكيك الدول إلى نزاعات دينية وعرقية كما حدث في "الاتحاد اليوغسلافي وما يجري في الاتحاد الروسي" ولكن هذه النزعة تشمل الآن بلداناً صناعية، مثل البرتيون. و الكورسيكيون في فرنسا، الكيبك في كندا، الباسك في إسبانيا، ويلز والحرس الجمهوري في إيرلندا للانفصال عن بريطانيا... الخ.

رابعاً: العولمة ومظاهر التهميش في الوطن العربي:

تبدو الدراسات العربية التي ترصد انعكاسات العولمة على الوطن العربي قليلة ومتواضعة، وإن عدم توافر قاعدة معلومات دقيقة، وغياب الدقة والشفافية في المصادر العربية الإحصائية تجعل مهمة الباحث في هذا المجال صعبة وشاقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أصبح من الصعوبة بمكان تتبع مفرزات العولمة على المجتمع العربي بمعزل عن رصد السياسات الحكومية، وجوانب الإخفاق والنجاح في مسيرة التنمية.

يظل التساؤل مشروعاً حول تخلف المجتمع العربي وأزماته، هل يمكن إرجاعها دوماً للعامل الخارجي؟ الإمبريالية تارة والعولمة تارة أخرى؟ وهل الدولة والمجتمع السياسي بمنأى عن الفعل؟ وهل كانت السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحكومية موفقة في البلدان العربية لتوظيف الموارد الاقتصادية والبشرية توظيفاً صحيحاً؟

من الصحيح أن البلاد العربية، كغيرها، من البلدان النامية، ورثت تركة استعمارية، تتمثل بارتهان اقتصادها لنوع واحد من صادرات المواد الخام، وأداء النفط دوراً حاسماً في تشكيل الاقتصادات العربية وتطورها، لكن من الصحيح أيضاً، أن المنطقة العربية شهدت أهم حدث في تشكيل العولمة الرأسمالية الحديثة، وقيام النظام العالمي الجديد برعاية الولايات المتحدة، وهو حرب الخليج الثانية التي دفع ثمنها القاصي والداني من العرب جميعاً.

لقد عانت جميع البلدان العربية من آثار حرب الخليج ومن العولمة الاقتصادية، فالبلدان الغنية "ليبيا وبلدان الخليج العربي" تعاني الآن من أزمات اقتصادية واجتماعية كبيرة، وإذا كانت في السابق تسهم في التنمية العربية من خلال القروض المساعدات عبر مؤسسات الإنماء العربي، واستقبال العمالة العربية الفائضة في البلدان الأخرى، فإنها تحولت من بلدان دائنة إلى بلدان مدينة. ونتيجة لأزمة الديون الخارجية العربية المرتفعة، لجأت معظم البلدان العربية إلى تصحيح سياساتها المالية وهيكلة اقتصاداتها، دون الأخذ الحالة الاجتماعية لوسط الهرم الاجتماعي وقاعدته وتزايد حدّة البطالة والفقر.

إن معالم تهميش الوطن العربي تتمثل بانخفاض شديد في حصته من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فبعد أن كانت هذه الحصة تشكل نسبة٣,٦% في عام ١٩٨٠ انخفضت إلى ١،١% عام ١٩٩٢[٥٦]. وبعد أن كان الوطن العربي يصنف، إلى جانب أمريكا اللاتينية، من أكثر مناطق العالم النامي تقدماً من الناحية الاقتصادية في عقد السبعينيات، بدأ يتهمش دوره بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، إذ سجلت الأسعار الحقيقية للبرميل الواحد منذ عام ١٩٨٦ انخفاضاً سريعاً وصل إلى ١٨ دولار، وفي عام ١٩٨٨ بلغ أدنى مستوى له منذ ثورة الأسعار في السبعينيات وسجل ١٦,٦ دولاراً للبرميل بعد أن حقق أعلى ذروة في عام ١٩٨٠ ووصل السعر الحقيقي إلى ٥٠ دولاراً للبرميل.[٥٧] ترافق ذلك مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الوطن العربي،

وتناقص حصة الفرد من هذا النمو مع النمو السكاني المرتفع، لقد سجل مؤشر معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي العربي للفترة (١٩٦٥-١٩٨٠) ارتفاعاً قدره ٤% سنوياً وانخفض في الفترة التالية (١٩٨٠ - ١٩٩٣) إلى نمو سلبي قدره -٢,٤%.[٥٨] هذه العوامل والمؤشرات تأثرت أيضاً بموجات التضخم التي أدت وبشكل مباشر لمظاهر الاختلال بين العلاقات الاقتصادية والخارجية إلى جانب ارتفاع حجم المديونية الخارجية وخدمة الديون. إذ ارتفع المعدل الوسطي للتضخم للبلدان العربية بمقدار تسع مرات من ٦,٧% عام ١٩٧٨ وبلغ عام ١٩٩١ نحو ٥٥,٢%[٥٩] مع الأخذ بالحسبان الفروقات في هذا المعدل بين بلد وآخر، في الجزائر وصل مثلاً إلى ٢٤,٥%، اليمن ١٨,٨%، تونس ١٥%، والمغرب ١٦%، الأردن ١٨,٨% في مطلع التسعينيات[٦٠] أما حجم المديونية الخارجية للبلاد العربية فقد ارتفع من ١١٥,٨مليار عام ١٩٨٢ إلى ١٥٥,٨ مليار عام ١٩٩١. وباستثناء "العراق وليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي" فإن حجم المديونية وصل في عام ١٩٩٦ إلى ١٥٧ مليار دولار كانت في طليعة هذه البلدان على التوالي "مصر - الجزائر - المغرب - السودان - سوريا - تونس"[٦١] وكانت نسبة الديون في عام ١٩٩٤ للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ٧٤%، الأردن ١٢٢%، مصر ٧٩%، تونس ٦١%، المغرب ٧٦% وفي موريتانيا يصل إلى ٢٤٠%.[٦٢]

كما تستأثر خدمة الديون بنسبة تتراوح بين ٣٠-٦٠% وسطياً من حجم الصادرات العربية لهذه البلدان المدينة مع مراعاة الاختلاف في هذه النسب بين بلد وآخر.

إن المفرزات الاجتماعية لهذه المشكلات الاقتصادية في زمن عولمة الاقتصاد تولّد أهم مظاهر التهميش والاستبعاد إيلاماً على الصعيد الاجتماعي (البطالة والفقر). في عام ١٩٩١ كان معدل البطالة في بعض البلدان العربية مثل الجزائر قد وصل إلى ٢٤,٣%، تونس ١٥%، المغرب ١٦%، الأردن ١٨,٨%، وبلغ عدد العاطلين عن العمل في الوطن العربي نحو ٦,٨ مليون نسمة أي بمعدل ١٠% من قوة العمل العربية،[٦٣] في تقديرات أخرى وفق إحصائيات منظمة العمل العربية، وصل عدد العاطلين عن العمل للفترة ذاتها في عام ١٩٩٢ إلى ١٠ مليون عاطل عن العمل أي بمعدل وسطي قدره ١٥%.[٦٤] أما في أوساط الشباب، وبأخذ الفئة العمرية (١٥-٢٤) عاماً نموذجاً، فإن نسبة هؤلاء لمجموع العاطلين عن العمل قد بلغت عام ١٩٩٤ في الجزائر ٦٩%، تونس ٤٧% والمغرب ٤١%.[٦٥] هذا إذا استثنينا أيضاً الهجرة للشباب العرب المؤقتة والدائمة، وأغفلنا العاملين في القطاع غير النظامي أو لبعض الوقت أو غير المبين وضعهم أيضاً.

أما نسبة السكان العرب الواقعين تحت خطوط الفقر الوطنية، فليس هناك معطيات شاملة عنهم في التسعينيات، وقدر نسبتهم تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ بنحو ٢٥% من السكان، استناداً لمعطيات تعود لأواخر الثمانينيات، كما أورد التقرير أن من يعانون من الفقر البشري تصل نسبتهم إلى ٣٤% من السكان العرب (وهي نسبة قريبة من أكثر مناطق الفقر البشري في العالم، جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء إذ تصل هناك إلى

٣٨-٣٩%) ، وهناك نحو ٥٠% من سكان الوطن العربي يعانون من الفقر المائي وانعدام فرص الحصول على المياه المأمونة[٦٦].

خامساً: العرب وسيناريوهات المستقبل:

ارتبطت دراسات العولمة في مناطق مختلفة من العالم بعلم المستقبل، وذلك لأن العولمة تعيد للأذهان ضرورة إعادة النظر في الماضي، فهي تفتت كل ما قبلها من نظم معرفية، وبنى اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، لتؤسس لواقع عالمي جديد، تحاول كل دولة وكل مجموعة دول متجانسة ومتجاورة أن تندمج في تجمعات أكبر، ويحاول الأفراد والجماعات والشعوب تحسين شروطهم للحاق بقطار العولمة المتجه للمستقبل، ويعاد من جديد هندسة العالم اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

بالنظر إلى الواقع العربي الحالي المأزوم، فإن الانطباع الأول يوحي أن هذا العالم ما تزال مرجعياته تعود للماضي والتاريخ في الحكم على المستقبل، ولا تزال التجزئة السياسية والاقتصادية راسخة وتتكيف مع الظروف الجديدة بدلاً من التكتل والاندماج، بالرغم من توافر الشروط الثقافية واللغوية والدين والجغرافية والتاريخ، التي تشكل عوامل الاجتماع وتكتل العرب. إن النظر للمستقبل يتم وبأسف شديد من خلال الاصطفاف الاجتماعي استناداً لمعايير تقليدية (كالقبيلة أو الطائفة أو المعتقد الديني أو الانتماء المناطقي أو القطري)، مما يعيق نضوج المجتمع المدني وتعطيل مؤسساته. وتظهر سيناريوهات لمستقبل الوطن العربي تصاغ خارج الأطر العربية، على غرار السوق الشرق أوسطية، والشراكة المتوسطية. إن جميع هذه السيناريوهات بالإضافة إلى سيناريو التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة محتملة كسيناريوهات تصنع المستقبل، ويمكن المرور مروراً عابراً على أهم ملامح هذه السيناريوهات:

١ - الشرق أوسطية:(*)

لقد بدأ التفكير بهذا المشروع بعد عام ١٩٦٧، ومولت بيوت المال اليهودية العالمية، الدراسات لهذا المشروع، التي اشترك بها البنك الدولي وممثلين وخبراء عن القيادات السياسية في العالم الصناعي. وبعد اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٨-١٩٧٩ جرى الحديث عن التنمية في الشرق الأوسط وعن سوق شرق أوسطية، تكون إسرائيل نواة هذا المشروع. ومع التوقيع على اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣ جرت محاولات لإعادة إحياء هذا المشروع على لسان شمعون بيريز "وزير الخارجية الإسرائيلي - السابق"، وما مؤتمرات التنمية في الشرق الأوسط التي عقدت في "الدار البيضاء - عمان - الدوحة - القاهرة" ودخول الطرف الأوربي ممولاً لهذه المشاريع إلا تأكيد على أن هذا المشروع قائم، حتى ولو لم يشغل خطاب "الشرق أوسطية" ذات المساحة التي شغلها في مرحلة ما

(*) انظر الحواشي والمصادر.

بعد صعود تكتل الليكود بزعامة نتنياهو ١٩٩٦. ويتقاطع هذا المشروع مع الشراكة المتوسطية التي لا تستبعد إسرائيل، بل تعدّها طرفاً فعالاً في هذه الشراكة.

٢ – الشراكة المتوسطية:

كانت الدعوة لهذه الشراكة قد تمت بمبادرة أوروبية، كرد فعل على تهميش أوروبا في مواجهة المد الأمريكي في الشرق الأوسط والعالم، والنفوذ الياباني في الباسفيك والمحيط الهادي، لتحسين شروطها التنافسية مع هذه المراكز الرأسمالية، وحاجة أوربا لإعادة حضورها في منطقة البحر المتوسط التي تعدّها بعداً جيو - بوليتكياً لها أحقية تاريخية وجغرافية فيها. كما أصبحت أوروبا ترى أن الأخطار التي تهددها لم تعد تنطلق من شرق القارة وإنما من جنوبها المتوسطي[٦٧]. على صعيد آخر لم تعد أوروبا تحتمل المزيد من الهجرة القادمة من جنوب المتوسط على وجه الخصوص "الجزائر - تونس - المغرب " وآثارها المحتملة مستقبلاً.

إن الأطراف العربية، وفي ظل ضعفها الاقتصادي، أخذت تفكر بمخرج للأخطار الناجمة عن تحرير التجارة بعد جولة الأرغواي للغات وقيام المنظمة العالمية للتجارة بوضع جدول زمني للتحرير ينتهي تنفيذه عام ٢٠٠٥. فالشراكة المتوسطية تحقق للبلدان العربية القدرة إلى الوصول إلى الأسواق الأوربية من خلال أحد بنود الاتفاقيات الأخيرة (للغات) المتعلق بالدول الأولى بالرعاية، وتأمل من هذه الشراكة الحصول على التكنولوجيا والمساعدة الفنية من أوربا.

كان المؤتمر الأول للشراكة المتوسطية قد عقد في "برشلونة ١٩٩٥" ثم مؤتمر "مالطا ١٩٩٧" يصبان في تفعيل هذه الشراكة، وقد ركز الجانب الأوربي حديثه عن الشراكة المالية والاقتصادية، وجاء في المرتبة الثانية الحديث عن الشراكة الاجتماعية والثقافية، ثم الشراكة السياسية والأمنية، وكانت مفردات: التنمية، منطقة تجارة حرة مشتركة، خلق فرص عمل، تبادل الخبرات، حرية الاستثمارات، واستمرار الحوار الإقليمي، هي الأكثر تكراراً في بيانات المؤتمرين. ورصد مصطفى عبد الله خشيم مفردات هذه المؤتمرات، ومدى تكرار هذه المفردات، فرأى أن (مفردات الشراكة التجارية شكلت ٤٥,٨%، والشراكة المالية ٤٤% من مجموع تكرار المفردات)[٦٨].

إن الشراكة التجارية بين أوربا والبلدان العربية المتوسطية قائمة فعلاً، وتعدّ أوربا الشريك التجاري الأول لمعظم هذه البلدان، وتستأثر أوربا بنسبة تزيد على ٥٠% من صادرات كل من "ليبيا - المغرب - الجزائر - تونس - مصر - لبنان - سوريا" ونحو ٤٠% من وارداتها مجتمعة للفترة (١٩٩٠-١٩٩٤)[٦٩].

إن مشروع الشراكة الأوربية من وجهة نظرنا، لا يتعارض مع سيناريو التكامل الاقتصادي العربي، إذ لم يترك الأوربيون مناسبة في اللقاءات مع العرب دون التأكيد أن ما يعيق الشراكة هو عدم وجود موقف عربي موحد، فقد أكد جاك ديلور رئيس

المفوضية الأوربية في عام ١٩٩٤، أن العرب لم يتوحدوا فعلاً لتنشيط الحوار، كذلك الفرنسيون وعلى رأسهم جاك شيراك رئيس الجمهورية، عبّر في لقاءات مع زعماء عرب عن تطلعه للحظة التي يرى فيها الوحدة السياسية العربية قائمة فعلاً لتنشيط الشراكة الأوربية.

إن إنجاز العرب لمشروع السوق العربية المشتركة والوحدة النقدية إضافة لاتحاد جمركي عربي، يمهد للوحدة الاقتصادية والسياسية، ويشكل عوامل توأمة مع التجربة الأوربية، بالرغم من اختلاف شروط التجربتين ومستويات التطور التي قطعها الجانبان.

٢ - سيناريو التكامل الاقتصادي العربي:

لا نزعم أن هذا السيناريو قابل أكثر من غيره للحياة أو التحقق من السيناريوهات الأخرى، لكن ربما هو الاختيار العقلاني، الذي يمكن أن تكون تحديات العولمة تفرض إعادة طرحه من جديد، بتأكيد أهمية تكامل الاقتصادات الإقليمية العالمية، في عالم لا وجود فيه للاقتصادات الضعيفة المجزأة والمشتتة. يؤكد معظم الباحثين العرب في (الاقتصاد - السياسة - الثقافة - السكان - المياه والغذاء) أهمية هذا الحل للتغلب على هذه المشكلات. إذ يشير لهذه الأهمية الأستاذ عبد السلام المجالي بقوله: "إن الشراكة الحقيقية بين الدول العربية، أمر لا بد منه، لأنها لم تعد مطلباً اجتماعياً وسياسياً أو أيديولوجياً فحسب، بل أصبحت مطلباً مصيرياً للبقاء في مواجهة التكتلات العملاقة"[٧٠].

من ناحية أخرى أكد الأمين العام المساعد للجامعة العربية أهمية المشروع وعدم تضييع الفرصة بقوله: "تقع على عاتق واضعي السياسات العربية كيفية الوصول إلى الأسواق العالمية والحصول على التقنية الحديثة (..) في مواجهة التهميش ومن ثم ضياع الفرصة السانحة لقيام التكتل الاقتصادي العربي ضمن المدى الزمني المتاح في اتفاقيات الغات الأخيرة[٧١] أي حتى عام ٢٠٠٥ م.

أما د. أحمد أبو الشامات فقد ربط ربطاً مباشراً بين العولمة والتكامل الاقتصادي العربي كعلاقة السبب بالنتيجة، بالقول ("في عالم اليوم لا يمكن لأي دولة أن تحقق الاستغلال الأمثل لطاقاتها الكامنة بمفردها، وإن السوق العربية المشتركة وحدها الكفيلة بتحقيق الازدهار الاقتصادي للدول العربية)[٧٢].

أما من الناحية الأمنية، ولضمان الأمن الاقتصادي والدفاعي العربي فقد أكد اللواء أحمد فخر ضرورة "تطوير منظومة الدفاع العربي المشترك، لتتوافر لها وسائل الإنذار المبكر

والاستطلاع كالأقمار الصناعية (..) وتوفير كل ما يلزم لحرب المعلومات الاقتصادية (.) لمنع كل الأطراف سواء أكانت عالمية أم إقليمية من تصعيد هجومها المعلوماتي الاقتصادي، مما يؤدي إلى انهيار الأسواق التجارية والمالية للمجموعة العربية، وتعطيل إنشاء التكتل الاقتصادي العربي الذي يهدف لإنشاء السوق العربية المشتركة[٧٣]".

إن التركيز على المصالح الفردية للدول - برأي بيتر بافيلكا - قد أدى لتفتيت النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩١) مما أضعف بالفعل المنطقة "كلها أمام كل من الأطراف الإقليمية الخارجية والنظام الدولي عموماً"[٧٤].

سادساً : التكامل الاقتصادي العربي "المبررات ـ والمعوقات":

إن الانتقال من اقتصادات مشتتة إلى التكامل الاقتصادي العربي لا يتم دفعة واحدة، وإن البنى القطرية السياسية والاقتصادية، قد كونت بنى فكرية، ومصالح سياسية واجتماعية متعارضة، واختلالات في الأساس نجمت عن التطور القطاعي اللامتكافئ، وعن الظروف التاريخية لنشأة هذه القطاعات، المتمثلة بدور السوق الخارجية الرأسمالية في تكونها، جعلت من الصعب جداً إهمال الفوارق في التطور، وفي الدخل، ومستويات المعيشة بين الدول العربية. وتؤدي درجة الارتباط والتبعية الخارجية دوراً معيقاً وقوياً في القرار الاقتصادي والسياسي القومي والوطني، بالرغم من وجود صيغ للتعاون والعمل العربي المشترك، فما تزال هذه الصيغ قاصرة وبحاجة لمراجعة نقدية دقيقة.

ما المقصود بالتكامل الاقتصادي؟

لقد عرف د. بكري جميل الناصر هذا المفهوم بالقول: (التكامل الاقتصادي هو جملة التدابير التي يراد منها إلغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة ويتمثل التكامل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات المختلفة المتكاملة)[٧٥] ولكن هذا المفهوم يبقى مفهوماً عاماً، دون التميز بين درجات التكامل ومراحله، فالتكامل الاقتصادي من الناحية النظرية يمر بمراحل عديدة للوصول إلى الوحدة الاقتصادية.

أبسط أشكال هذا التكامل التعاون يكمن في مجال التجارة وحرية انتقال السلع والخدمات. وقد يكون بين دولتين أو أكثر. و المرحلة الثانية تتمثل في التكامل ضمن سوق مشتركة تضمن حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل ـ رأس المال ـ المعلومات)، أما المرحلة الثالثة فهي الاندماج الكامل في كل المجالات، لتزول العقبات التجارية والاقتصادية والاجتماعية، ويسود التجانس في مجال السياسات التنموية، وتتجدد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تجدداً عاماً، لينطلق هذا الجسم الاقتصادي الجديد في الساحة الدولية بوصفه وحدة متماسكة.

١ - تطور التعاون العربي "وقفة نقدية":

لا يمكن من الناحية العملية الفصل بين التنمية العربية الشاملة ومفهوم التكامل الاقتصادي. فالتكامل الاقتصادي العربي، لا يعني الجمع الكمي للاقتصادات العربية المشتتة، بل حالة نوعية دنيامية جديدة تتصف بالتعبئة الكاملة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية وتوظيفها التوظيف الأمثل على قاعدة السوق العربية المشتركة، مما يسهم بترابط القطاعات الاقتصادية وخلق اقتصاد دنيامي يؤدي إلى زيادة معدل النمو وزيادة الدخل الفردي، وتأمين فرص عمل مجزية والارتقاء بمستوى المعيشة للسكان، وتحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي من السلع، وتخفيف درجة الارتباط والاعتماد على العالم الخارجي.

يعود تاريخ التعاون الاقتصادي العربي إلى عام ١٩٥٠ إذ تم تأسيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي، وصادق المجلس المذكور على أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام ١٩٥٣ بين الدول العربية الموقعة. إلا أن أهم الاتفاقيات التي انبثقت عن هذا المجلس كانت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي وقعت عليها في حزيران ١٩٦٢ كل من (سوريا، مصر، المغرب، الكويت والأردن ثم العراق واليمن) وانضمت السودان للاتفاقية عام ١٩٦٨، وعدّت الاتفاقية نافذة المفعول بدءاً من ٢٣ نيسان ١٩٦٤. كانت الاتفاقية تهدف لإلغاء القيود على حركة التجارة بين الدول الأعضاء وإقامة سياج جمركي موحد مقابل العالم الخارجي. وجاء في مقدمة المادة الأولى من الاتفاقية (أن هدف الاتفاقية هو إقامة وحدة اقتصادية كاملة بين دول الجامعة العربية تضمن حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة كل أوجه النشاط الاقتصادي والنقل والترانزيت. واستعمال المرافئ والمطارات ووسائل النقل وحقوق التملك والإيصاء والإرث). وكان الحدث الأكبر المكمل لهذه الاتفاقية هو قرار قيام السوق العربية المشتركة في ١٣-٨-١٩٦٤ كمرحلة لابد من إنجازها للوصول إلى الوحدة الاقتصادية، وانضمت إلى الاتفاقية الدول الموقعة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وتم الاتفاق على أن يبدأ العمل بأحكام السوق بدءاً من مطلع ١٩٦٥ فيتم تخفيض تدريجي على الرسوم الجمركية بمعدل ١٠% سنوياً عدا بعض السلع التي أطلق عليها مجموعة (ج) فقد بدأ أول تخفيض لها عام ١٩٦٥ بمقدار ٦٠% ، وللمجموعة (ب) ٣٥% في مطلع العام نفسه، وكان من المفترض أن يتم التحرير الكامل للتجارة مع نهاية عام ١٩٧٤. ومما جاء في نص اتفاقية السوق العربية المشتركة " تنفيذاً لأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، ورغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي على أسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة التي تتفق والصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها، ورغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي

بين الأطراف ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل في بلادها، قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إنشاء السوق العربية المشتركة التي تهدف إلى تحقيق الأسس التالية:

حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

١- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

٢- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

٣- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية[٧٦]".

بالرغم من أن هذه النصوص جاءت في وقت مبكر، ملبية لاحتياجات الواقع العربي، فإنها في مرحلة العولمة وبعد مضي أكثر من ثلاثة عقود عليها تبدو وكأنها تتحدث عن احتياجات الوضع العربي الحالي، وتتمتع بجدية كبيرة وكأنها وليدة اللحظة الحاضرة. إلا أن هذه النصوص والاتفاقيات تعثرت في معظم بنودها عن التحقق، وإن مجمل التجارة العربية البينية لم تتجاوز ١٠% مع نهاية عام ١٩٩٦ من حجم التجارة العربية الخارجية، وحصة دول السوق العربية المشتركة من التجارة العربية البينية هذه كانت في عام ١٩٧٠ قد وصلت إلى ٤٠% من الصادرات، وفي عام ١٩٨٠ ارتفعت إلى ٥٠% ، وأما عام ١٩٩٥ فقد انخفضت إلى ٤٥% من مجمل الصادرات العربية البينية[٧٧].

لقد قيم التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٠ هذه التجارب المتعلقة بتحرير التجارة العربية، واعتبرها محدودة الأثر، إذ إن التخفيضات الجمركية تعطلت، نتيجة لاستمرار القيود الإدارية، وبصفة خاصة تراخيص الاستيراد التي كانت محصورة بالقطاع العام، كما أن الفشل يعود لتشابه الإنتاجية وتركيب الصادرات السلعية فيما بين هذه الدول[٧٨] هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لقد سمحت الاتفاقية المتعلقة بالسوق، لكل دولة الحق بطلب استثناء السلع والمنتجات التي تعدّها حيوية لها من القيود والرسوم، مما أدى للإسراف في استخدام هذا الحق وطلب الاستثناءات وبالتالي الإفلات من تطبيق معظم بنود الاتفاقية[٧٩].

إلى جانب هذه الاتفاقيات كانت هناك اتفاقيات ثنائية عديدة بين الدول العربية، إضافة لاتفاقيات عربية مشتركة، لم يتم تنفيذها ولم تباشر عملها مطلقاً. منها قرارات صدرت عام ١٩٦٣ بإحداث الشركات العربية المشتركة في الشؤون التالية: الطيران ـ والملاحة البحرية ـ وناقلات البترول ـ خطوط وأنابيب البترول، واتفاقية تنسيق السياسات البترولية إضافة لاتفاقية إنشاء المؤسسة المالية العربية للإنماء العربي عام ١٩٥٧، واتفاقية الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٦٧. كما انبثق عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي للجامعة العربية، إحداث العديد من المنظمات العربية المشتركة، ولعل أهمها: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ١٩٦٤، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٧٠ ومنظمة العمل العربية ١٩٦٥، والصندوق العربي للإنماء

الاقتصادي والاجتماعي ١٩٦٨ الذي أريد له أن يؤدي دوراً مماثلاً لأدوار ووظائف صندوق النقد الدولي. بالإضافة لذلك كانت هناك صيغ إقليمية أخرى للعمل العربي المشترك ظهرت في ثمانينيات القرن العشرين من هذه الصيغ:

١- مجلس التعاون الخليجي ١٩٨١/٥/٢٥م: وشمل جميع بلدان الخليج العربي وكانت صيغة التعاون تهدف للترابط والتنسيق السياسي والأمني والاقتصادي بين الدول الأعضاء. وهذه الصيغة تبدو بحاجة للتطوير، فالمجتمعات الخليجية ذات ترابط عضوي ديمغرافي وتاريخي وإجتماعي إذ تتماثل طبيعة العلاقات الاجتماعية فيها، والتنظيم المؤسسي، وربما تمتلك ثقافة أو تراثاً مشتركاً، يسمح بقيام تكتل اقتصادي وسوق مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

٢- مجلس التعاون أو دول الاتحاد المغاربي ١٩٨٩م: ويضم (المغرب - تونس - الجزائر وليبيا) لكن هذه الصيغة اقتصرت على تيسير المعاملات التجارية وحركة الأفراد، وتمتلك هي الأخرى أرضية مشتركة تاريخية واجتماعية، يمكن أن تمهد بقيام تكتل أو سوق مشتركة مفتوحة بين هذه الدول كخطوة على طريق السوق العربية المشتركة.

بالإضافة إلى ذلك كانت هناك صيغة أخرى أطلق عليها مجلس التعاون العربي، وشملت (مصر، الأردن، العراق واليمن) عام ١٩٨٩ لكنها تبدو الآن معطلة. كما يعدّ "إعلان" دمشق الذي ضم مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، فيما لو تم تفعيل بنود هذا الإعلان واتفاقياته، نواة هامة في الوحدة الاقتصادية العربية، التي قد تستقطب حولها فيما بعد الدول الأخرى.

بعد هذا التاريخ الطويل لصيغ مخفقة، جزئياً أو كلياً، في التكامل الاقتصادي العربي، جاء الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في الدورة التاسعة للمجلس الاقتصادي الاجتماعي للجامعة العربية في ١٩٩٧/١٢/١٧ تنفيذاً لقرارات مؤتمر القمة العربية المنعقد في حزيران ١٩٩٦في القاهرة، بالإعلان عن بدء التنفيذ لقيام هذه السوق مع مطلع عام ١٩٩٨ وضمن مدى زمني قدره ١٠سنوات. تضمن الاتفاقية تخفيضاً على الرسوم الجمركية متدرجاً بمقدار ١٠%، سنوياً وصولاً للسوق الحرة العربية الكبرى في نهاية ٢٠٠٧م.

كان الجديد في هذه الاتفاقية عن الاتفاقيات السابقة، أنها تضمنت جدولاً زمنياً للتنفيذ، وتشكيل لجنة متابعة وتنفيذ للاتفاقيات، مهمتها متابعة تنفيذ الاتفاقية، ومكافحة الإغراق والخلل في ميزان المدفوعات، الناتجة عن تطبيق البرنامج التنفيذي للاتفاقية، كذلك تعدّ اللجنة جهازاً يتدخل لفض المنازعات بناءً على طلب الأطراف والأمانة الفنية لمنطقة التجارة العربية الحرة [٨٠]. جاءت هذه الاتفاقية بصيغتها الجديدة كصدى ورد فعل على قيام المنظمة العالمية للتجارة، ومحاولة الوقوف في وجه هذا التحدي العالمي لعولمة التجارة.

إلا أن ما يمكن أن يخشاه المرء، أن منافذ أخطاء التجارب السابقة ما تزال مفتوحة مثل طلب الإستثناءات والإعفاءات، كما لم يتم توحيد التعرفة الجمركية العربية المشتركة إزاء العالم الخارجي، أو ما يعرف بإقامة الجدار الجمركي، وتأسيس الاتحاد الجمركي العربي الذي يقوم بهذه المهام.

لقد حققت التجارة العربية البينية نتائج متواضعة جداً بعد مضي أكثر من ٣٥عاماً على العمل الاقتصادي المشترك فقد بلغت الصادرات العربية البينية عام ١٩٩٨ نحو ١٩,٨% من الصادرات العربية، والواردات البينية ١٥% من مجمل الواردات العربية[٨١] ، وما تزال حركة تحرير الأسواق العربية في وجه السلع العربية بطيئة، ويُخشى أن تنفتح الأسواق العالمية في عام ٢٠٠٥م وتُجهز على تجربة السوق العربية الحرة الكبرى قبل بلوغ أهدافها في مطلع ٢٠٠٨م.

٢- معوقات التكامل الاقتصادي العربي:

بالعودة إلى تجارب التنمية في البلدان العربية، يمكن ملاحظة أن خطط التنمية لم تأخذ بالحسبان التكامل مع الاقتصادات العربية الأخرى، كمدخل تنموي للتنمية العربية الشاملة، فقد ركزت التنمية العربية على النهوض بالبنى التحتية infrastracture وقاعدة الخدمات Services Base ، ولعب القطاع الحكومي الدور الأساسي في "التمويل والدراسات والخطط". قد تكون هذه الخطوة ضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص، لكن القطاع الخاص ماتزال أدواره محدودة، في مجال التجارة و الزراعة وبعض الصناعات الخفيفة، وقد بدأ هذا الدور ينشط بعد تطبيق سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي في الفترة "١٩٨٥-١٩٩٠". لكن الجهود المبذولة في تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال المدخل التجاري، لا تنطلق من استراتيجية موحدة، كما تجد الدول دوماً منافذ بطلب الاستثناءات للسلع والتهرب من الالتزام جزئياً بالاتفاقيات.

أخيراً إن غياب الخطط الاستراتيجية العربية المشتركة بدوره، يحرف مسار المدخل التجاري عن أهدافه، بتحقيق الترابط العضوي بين الاقتصادات العربية، ورفع الطاقة الإنتاجية لاقتصادات الدول العربية[٨٢]. وتبلور ميكانيزم اقتصادي حديث مشترك يدفع بمسيرة التنمية العربية والمستدامة إلى الأمام.

هكذا يمكن القول إن مشاريع التكامل الاقتصادي العربي تصطدم بجملة من العقبات، والعوامل المترابطة والمتبادلة التأثير، يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ لقد جرى التوقيع على عدد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن تحرير التجارة والنقل والترانزيت وقيام سوق عربية مشتركة، إلا أن ما يعاب على هذه الاتفاقيات هو أنها لم تكن ملزمة للأطراف الموقعة.

٢ ـ الاقتصاد التصديري الأحادي الجانب: بالنظر لبنية الصادرات العربية فإن الغلبة للخامات والصناعات الاستخراجية "نفط، غاز، معادن، فوسفات الخ تزيد في درجة

التهميش والتبعية للسوق الخارجية، كما أن ارتفاع حجم الواردات من الغذاء والسلع الصناعية يكمل دائرة الارتباط هذه لعدم وجود بدائل.

٣ ـ سيادة البنى التقليدية الاقتصادية والسياسية، وعدم وجود ميكانيزيم اقتصادي حديث يعمل وفقاً لآلية السوق العربية ويسهم في تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الصناعات التحويلية الثقيلة والحديثة.

٤ ـ تشتت الموارد العربية في ظل التنمية القطاعية والقطرية: مما يزيد في تهميش المناطق والقطاعات الأقل نمواً ويزيد اللامساواة في توزيع الدخل.

٥ ـ اختلاف النظم المصرفية والسياسات المالية والجمركية، وعدم وجود قطاع مصرفي حديث ومشترك بين البلدان العربية.

٦ ـ غياب الشفافية وتخلف الإدارة، مما يعيق وجود قاعدة إحصائية دقيقة، وقاعدة معلومات مشتركة لتسهيل أعمال المستثمرين العرب.

٧ ـ انخفاض الإنتاجية ومعايير الجودة في المنتجات، يعيق وصول الصادرات إلى الأسواق العالمية.

٨ ـ غياب الربط في البنى التحتية للسكك الحديدية بين الدول العربية والشبكات المشتركة في قطاع النقل.

٩ ـ غياب سياسية مشتركة بين الدول العربية لتغليب لغة المصالح على الخلافات الثانوية.

١٠ ـ عدم إعطاء أهمية كافية للإنفاق على البحث العلمي والأكاديميين العرب ، بغية الانتقال من استيراد التكنولوجيا إلى تصنيع التكنولوجيا والتقنيات البديلة والاستفادة الكاملة من الكوادر العربية.

ربما لا تكون هذه الجوانب وحدها كافية لوصف معوقات التكامل الاقتصادي العربي، ولا نزعم أنها الوحيدة، لكنها قد تشكل مدخلاً للحوار لفهم هذه المعوقات، ومحاولة الخروج من دائرة التبعية نحو أطر فاعلة وسريعة للعمل العربي المشترك.

٣ـالتكامل الاقتصادي العربي "ضروراته ومجالاته":

يعاني الوطن العربي من مشكلات ذات أبعاد مستقبلية خطيرة، كالنمو السكاني المرتفع، ونقص موارد المياه، ونقص الغذاء مما يشكل تهديداً للسيادة والأمن الاقتصادي العربي. تشير دراسة تشارلز ماينز حول مستقبل الشرق الأوسط، إلى أن النمو الديمغرافي سيولد ضغوطات اجتماعية و سياسية كبيرة مع تزايد التعليم والوعي السياسي، وستصبح الحروب وسيلة للحصول على الأرض والمياه والنفط[٨٣].

ومن منظور نقدي لتطور التنمية في الوطن العربي ، فإن الوطن العربي يعاني من تشتت كبير في التوزع الجغرافي للموارد "الطبيعية ـ البشرية ـ الأموال" لدرجة يتعذر تماماً على أي بلد عربي بمفرده، مهما كانت ثروته من إحدى هذه المصادر كبيرة، أن ينهض

باحتياجات التنمية ومواجهة تحديات عولمة الاقتصاد قطرياً، لعدم توافر جميع العناصر الضرورية لديه توافراً كاملاً.

إن منهج البحث، يقتضي النظر إلى هذه المشكلات من منظور مستقبلي، واعتبار الوطن العربي وحدة ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية متكاملة. من هذا المنظور، يمكن اعتبار توزع هذه الموارد، إضافة للعولمة، مبرراً لهذه المنهجية تفرضه الحاجة الموضوعية، لا الرغبات السياسية، والنظر إلى هذه الموارد كمداخل أساسية للتكامل الاقتصادي العربي.

أ ـ الموارد الطبيعية:

يشغل الوطن العربي مساحة تقدر بحوالي ١٨٠٠كيلو متر مربع ولكن ٨٠% من هذه المساحة غير صالحة للاستثمار الزراعي، وتقدر المساحة الممكن استثمارها بحدها الأقصى ٣٦٠مليون هكتار، نصف هذه المساحة تقع في السودان، ونحو ٨٠% موزعة بين "السودان ـ الجزائر ـ تونس". أما المساحة المزروعة فلا تتجاوز ٦٥مليون هكتار[٨٤]. في الوقت ذاته يعاني الوطن العربي من نقص في الغذاء وتحتل الواردات أكثر من خُمس الواردات لعشر بلدان عربية، يعيش على أرضها ٨٠% من سكان الوطن العربي، وبالرغم من أهمية قطاع الزراعة في بعض البلدان، فأن حصة الناتج الزراعي للناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز في: السودان ٣٥%، سوريا ٥،٢٨% ، موريتانيا ٢٦%[٨٥]. كما أن ٦٠% من الاحتياجات العربية لاستهلاك الحبوب يتم استيرادها من الأسواق العالمية، وقد يشكل الغذاء مصدراً خطيراً لتهديد الأمن الغذائي العربي في المستقبل.

لهذا فيما لو تم الاستثمار الحديث، عربياً، لأرض السودان، التي متوقع أن تكون "سلة خبز العالم "قد تكفي لإطعام العالم العربي لوحدها.

١ـ **موارد المياه:** قدر معدل الهطول السنوي الوسطي للأمطار في الوطن العربي بحوالي ٢٢٢٨ مليار م^3 (ونحو ٥٠% منها تهطل في السودان) ولكن ٨٠% من هذه الأمطار يتم فقدها بالتبخر. أما التقديرات لحجم موارد المياه الإجمالية التقليدية المتجددة، فهي تقديرات غير مستقرة ، لكنها تتراوح بين ٢٦٥-٣١٥ مليار م^3 سنوياً، وحصة المياه الجوفية منها لا تتجاوز ٣٩ مليار م^3.

في أوسط التسعينيات كان ٥٥% من السكان العرب يعانون من الفقر المائي (باعتبار خط الفقر العالمي ١٠٠٠ م^3 سنوياً للفرد) كما تعاني عشر دول عربية من الفقر في المياه العذبة باعتماد مؤشر فوكنمارك "للفقر المائي في المناطق شبه القاحلة ٥٠٠ م^3 سنوياً للفرد"[٨٦] . كما تؤدي المعدلات المرتفعة للنمو السكاني دوراً ضاغطاً، نتيجة لتوقع ازدياد الاحتياجات للمياه في "الزراعة ـ الصناعة ـ الاستهلاك المنزلي" وتشير التوقعات إلى أن حجم الفجوة المائية، في الوطن العربي، بين الموارد المتاحة والاحتياجات

المتوقعة ستبلغ عام ٢٠١٠م نحو ٦٤ مليار م^3، وستصل إلى ١٥٠ مليار م^3 سنوياً عام ٢٠٢٠ م[٨٧]. كما أن الدراسات الاستراتيجية لمستقبل الشرق الأوسط، تشير إلى إمكانية حدوث صراعات وحروب في القرن الحادي والعشرين على المياه. لكن هل يمكن للمياه أن تكون مدخلاً للتكامل المائي العربي؟ لاسيما وأن بعض البلدان العربية مثل "العراق - سوريا - لبنان - المغرب" ستكون ذات وفرة مائية، ومع اتباع سياسات رشيدة لاستهلاك المياه، قد يجنب التكامل العربي المائي، والتكامل الاقتصادي، أخطار هذه الصراعات والمجابهات المحتملة مع الدول المجاورة.

٣- **الطاقة (النفط والغاز):** يعدّ النفط عماد الصادرات العربية، والمصدر الأول للحصول على الدخل والقطع الأجنبي لعشر دول عربية على الأقل. وقدرت حصة البلدان العربية في عام ١٩٩٧ من الاحتياطي العالمي المكتشف ٦٢,٧% ، وتنتج البلاد العربية ٢٧% من الإنتاج العالمي للنفط الخام. أما الغاز فتشكل حصة البلاد العربية من الاحتياطي المكتشف عالمياً حوالي ٢٣% في الفترة ذاتها[٨٨].

تصل نسبة الاعتماد على هذا القطاع في ليبيا وبلدان الخليج العربي إلى ما يزيد على ٩٠% من صادراتها الكلية، وأكثر من ٨٠% لكل من العراق والجزائر ، وما يزيد على ٥٠% لكل من تونس ومصر وسوريا.

من ناحية أخرى قدرت مساهمة النفط في الناتج الإجمالي العربي في مطلع التسعينيات نحو ٢١% كما بلغت حصة الوقود المعدني من الصادرات العربية عام ١٩٩١ حوالي ٨٨%[٨٩].

إن دخول البلاد العربية منفردة في أسواق النفط العالمية، قد أضعف كثيراً موقفها التفاوضي، وإن التكامل الاقتصادي العربي في قطاع النفط في مجالات (الإنتاج - التسعير - التصنيع والسياسات البترولية) لا يمكن أن يتحقق، دون توحيد هذا القطاع في احتكار عالمي عربي موحد، يؤمن الاستفادة القصوى من هذا القطاع، ويؤمن التغطية للقطاعات الاقتصادية العربية الأخرى، ويحسن الشروط التفاوضية للعرب مع الشركاء التجاريين، ومع التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى.

٤- **الفوسفات والحديد:** قدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٠ م حصة البلاد العربية من الفوسفات المكتشف عالمياً بحوالي ٩٠% من هذه الاحتياطات الدولية، وبلغت حصة المغرب لوحدها ٦٥% منها ، وتتوزع خامات الفوسفات وإنتاجها بين "المغرب - تونس - الجزائر - الأردن - مصر - سوريا" إضافة للسعودية وليبيا. تشير التوقعات إلى أنه في عام ٢٠٠٠ ستكون ٢١% من صادرات الأردن من الفوسفات، وأكثر من ٤٠% من صادرات المغرب، وستنتج المغرب لوحدها مع نهاية القرن ٤٥% من الإنتاج العربي الكلي للفوسفات[٩٠]. لكن هل سيشكل الفوسفات مدخلاً إضافياً للتكامل وقيام احتكار عربي لإنتاج الفوسفات وتصنيعه ؟

أما خامات الحديد المكتشفة في البلاد العربية، فكانت تقدر بحوالي ١٦,٨ مليار طن، وتأتي الجزائر في المرتبة الأولى تليها موريتانيا وتبلغ حصتهما ٩,٥ مليار طن، أي ٥٦,٥% من الاحتياطي العربي المكتشف (إضافة إلى ليبيا ومصر والسودان) أما الإنتاج العربي السنوي من الحديد الخام في عام ١٩٩٣ كان يقدر بنحو ١٧,٦ مليون طن، تستأثر موريتانيا بـ ٥٧% من إنتاجه الذي يشكل العمود الفقري في صادراتها[٩١]. إن توافر الحديد الخام الرخيص عامل مساعد أيضاً لقيام تجمعات صناعية معدنية مشتركة.

ب- الموارد البشرية والأموال:

لا تشكل الدول العربية بعدد سكانها المحدود، لكل دولة على حدة، سوقاً مغرية للاستثمارات العربية والعالمية، فالأمريكيون يشكون من ضيق هذه الأسواق وعدم وجود مستقبل للاستثمار المربح فيها ، كما يشكو الباحثون العرب من هروب الاستثمارات العربية للخارج، وتقدر بعض المصادر حجم الأموال العربية الموجودة خارج الوطن العربي وتعود ملكيتها لمواطنين عرب بنحو ٧٠٠ مليار دولار[٩٢] في عام ١٩٩٦ وهي تعادل قيمة الناتج الإجمالي العربي الكلي للعام نفسه بمقدار مرة ونصف تقريباً.

أما حجم العمالة العربية الكلية المشتتة والمجزأة فتقدر بنحو ٨٠ مليون عامل وموظف، وتعاني بعض البلدان العربية من فائض عن الحاجة في حجم العمالة الوطنية وتعدّ من البلدان المصدرة للعمالة مثل "مصر - اليمن - سوريا - لبنان - الأردن - تونس - المغرب". في حين تعاني بلدان أخرى من نقص في العمالة مثل "ليبيا ودول الخليج العربي" وتعتمد على العمالة العربية أو الآسيوية، وباتت العمالة الأسيوية في المجتمعات الخليجية تشكل مصدر قلق على المجتمعات المذكورة (من منظور مستقبلي) وتشكل خطراً على الهوية الثقافية والقومية فيها.

إن التكامل الاقتصادي العربي، في إطار السوق العربية المشتركة الواحدة، وحرية انتقال عناصر الإنتاج "العمالة - الكوادر - السلع - الأموال - المعلومات" هو الحل العقلاني الوحيد الممكن لحشد هذه الموارد. كما أن جذب الاستثمارات العربية، في حال توفير الضمانات والمناخ للاستثمار المربح، سيعفي البلدان العربية من الحاجة إلى الاستدانة من بيوت المال العالمية، ويحقق الوفر في الاحتياطي من العملات الصعبة لدعم النقد العربي ، في مواجهة تقلبات أسعار الصرف العالمية.

ج- التكامل في مجال صناعة الثقافة:

لقد أصبحت الصناعة الثقافية تؤدي أدواراً متقدمة في عصر ثورة الاتصالات والمعلوماتية. فالصناعة الثقافية تلاقي سلعها رواجاً عالمياً كبيراً، فالأبحاث والاختراعات التي يتم تحويلها إلى تقنيات متطورة، إضافة إلى البرامج العلمية والثقافية والتعليمية، والأفلام والأعمال الدرامية، والكتب والمجلات والصحف والبرامج الترفيهية والرياضية، أصبحت تباع للمحطات التلفزيونية الفضائية والمحلية، إضافة إلى انتشار

C.D وزيادة عدد المقتنين للكمبيوتر الشخصي. وإن وجود شبكة اتصالات عربية موحدة وشبكة انترنيت عربية موحدة، إضافة إلى بنوك المعلومات التي تربط المؤسسات العربية والجامعات ومراكز البحث العلمي، تعدّ كما يرى د. مصطفى العبد الله (المحرك الأساسي لعجلة النهوض الثقافي والعلمي والتقاني للوطن العربي، باعتبار هذه الشبكات ليست وسيلة لنقل المعرفة فحسب، بل وسيلة أساسية للتجارة تسهم بفعالية كبيرة في نجاح السوق العربية المشتركة وتفعيلها)[٩٣].

د- التكامل في مجال الدفاع والأمن:

لم يعد مفهوم الأمن مقتصراً على الدفاع، فقد شمل هذا المفهوم جوانب عديدة ، فالأمن السياسي "الجيوبوليتكي" والاقتصادي والمائي والغذائي، إضافة إلى مفهوم الأمن الثقافي الخ. لقد دعا الأستاذ رياض نجيب الريس للحديث عن التكامل في مجال الأمن، وضرورة تشكيل حلف (أطلسي) عربي تكون مهمته فصل القوات على الحدود بين العراق والكويت، وبين العراق وتركيا، والتدخل بين البحرين وقطر لفض النزاع حول جزر "حوّار" وبين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر المتنازع عليها، والتدخل في البحر الأحمر لفض النزاع بين اليمن وإريتريا حول جزر حنيش، وبين مصر والسودان لإنهاء الخلاف حول جزر "حلايب" وبين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية[٩٤].كما ينضم الأستاذ محمد الأطرش للدعوة لإقامة منظومة إقليمية عربية، وإنشاء محكمة عدل عربية، وتشكيل قوة عربية مشتركة في إطار الجامعة العربية هدفها الحيلولة دون اعتداء أي قطر عربي على آخر[٩٥].

لقد أنفق الوطن العربي بين عامي ١٩٨٣-١٩٨٥ م نحو ١٤١ مليار دولار على التسلح (باستثناء العراق)، وشكلت هذه القيمة نسبة ١٣% إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان[٩٦] . وفي عام ١٩٨٥ لوحده أنفقت ٦٦ مليار دولار، وكانت نسبة الإنفاق على التسلح للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية على النحو التالي: العراق ٢٦%، السعودية ١٩,٦% ، الكويت ٩,١%، سوريا ١٦,٤%، عُمان ٢٠,٨%، اليمن ٩,٩%، مصر ٧,٢% والإمارات العربية المتحدة ٧,٦%.[٩٧]

رغم هذا الإنفاق الهائل، فلا يمكن لأي دولة عربية أن تزعم أنها ضمنت أمنها الوطني، وكانت حروب الخليج الأولى والثانية، وما شهدته من إنفاقات على التسلح لدول الخليج العربي والعراق، قد ذهبت بالاحتياطات الدولية من البترودولار لهذه البلدان، وجرّت اقتصادها لأزمات اقتصادية وموجات تضخمية لم تشهد مثيلاً لها من قبل. لا يمكن للأمن العربي أن يتحقق في ظل الترسانة الهائلة للأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل التي تحوزها إسرائيل، إلى جانب الصواريخ الباليستية الحاملة للرؤوس النووية والتي تهدد جميع المدن والدول العربية والإسلامية في الشرق الأوسط. إن وجود حلف عسكري عربي بحق، وإقامة مجمعات عربية ضخمة لإنتاج الأسلحة التقليدية والاستراتيجية، وشبكة عربية للاتصالات والإنذار المبكر عبر أقمار فضائية عربية، وحده القادر على

ضمان الأمن العربي. عندما يكون العرب معاً يشكلون قوة عسكرية واقتصادية هائلة، ووحدها أطر التكامل أو الاندماج العربي، تحقق الأمن العربي بأبعاده الدفاعية والاقتصادية والثقافية والأمن المعلوماتي، فالتكامل مسألة مترابطة بأبعادها المكونة للأمة العربية، ككيان بشري واقتصادي وثقافي وسياسي واحد.

خاتمة:

تظل الأسئلة التي تطوحها العولمة على الفكر الاقتصادي، بلا أجوبة نهائية. ولعل السؤال الأساس يتعلق بإمكانية الوصول إلى عولمة أكثر ديمقراطية؟ ويعد هذا المطلب مطلباً سياسياً واجتماعياً لمجموعة البلدان النامية ومنظمات المجتمع المدني المناوئة للعولمة. إذ إن الصيّغ المعمول بها الآن، ولاسيما في أطر منظمة التجارة العالمية، لا تزال تكرّس الصيغة التقليدية لتقسيم العمل الدولي، بين بلدان الشمال المتطور التي تحتكر التكنولوجيا والصناعات الاستراتيجية كالمعلوماتية والإعلام والاتصالات والسلاح، والبلدان النامية في الجنوب التي يقتصر دورها على تصدير الخامات الزراعية والمعدنية والطاقة الرخيصة، مع وجود قطاع محدود لصناعة الألبسة والأنسجة. وتأتي حقوق الملكية الفكرية التي تدافع عنها البلدان المتّطورة، لتكرس هذه الصيغة لتقسيم العمل لفترة أطول، بعد أن حلّت منظمة التجارة العالمية محل (الغات) إثر جولة الاوراغواي ١٩٩٤م. والدور الفاعل للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي داخل المنظمة، والتأثير في سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي تؤدي أدواراً مكملة لمنظمة التجارة، ومنحازة إلى جانب البلدان الصناعية المتطورة. وقد أكّدت صحة هذه الاستنتاجات مؤتمرات المنظمة في سياتل ١٩٩٩ وفي الدوحة عام ٢٠٠١م. لقد تبدل العالم بصورة سريعة ومأساوية في السنوات الأخيرة. وأصبحت ساحة الشك تتسع بمدى الفوائد التي يمكن أن تجلبها العولمة للبلدان الفقيرة. وانعكست آثار العولمة سلبياً أيضاً على الاقتصاد الرأسمالي العالمي وبلدان المركز الرأسمالي، قبل وقوع أحداث أيلول ٢٠٠١م، والتفجيرات التي طالت مركز التجارة العالمية في واشنطن بوصفه رمزاً لعولمة التجارة. وعلى الرغم من المبالغة في تقدير آثار الحادث على الأزمة الاقتصادية التي يمر الاقتصاد العالمي، إلا أن مصدر الأزمة الحقيقي هو آليات العولمة ذاتها. وكانت النصف الأول من عام ٢٠٠١م، يشير إلى انخفاض مؤشرات الأداء الاقتصادي العالمي المتمثلة بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتراجع معدلات نمو التجارة العالمية وارتفاع معدلات البطالة، وانكماش الاستهلاك في أسواق الولايات المتحدة واليابان والدول الصناعية الأخرى. وقد أدى اقتصاد (الفقاعة) الصوري، أو المضاربات في أسواق المال والبورصة العالمية، دوراً مباشراً في الأزمة منذ أواسط التسعينيات مع أزمة المكسيك، وطال بلدان النمور الآسيوية في عام ١٩٩٧م واليابان، ليصل إلى أسواق المال والأسهم

العالمية الأخرى. مما استدعى التفكير من جديد، بإيجاد ضوابط لهذه الأسواق المالية، كأن يتم فرض ضريبة متدنّية على الصفقات التي تعقد في هذه الأسواق، إضافة لإعادة النظر بالسياسات المالية، وفصل السياسات النقدية عن السياسات المالية. مع أن الحديث يدور الآن حول إمكانية التحكم والضبط في آليات العولمة، إلا أن العولمة أو ما يطلق عليها الليبرالية الجديدة، تظل غير قادرة على حلّ تناقض بنيّوي ومعرفي لا يمكن حله، إذ إن مبدأ حرية الأسواق، يتناقض مباشرة مع الديمقراطية، وينتج باستمرار اللامساواة في توزيع الدخل والثروات وفرص الوصول للتنمية، سواء أكان على صعيد الأفراد والفئات الاجتماعية أم على صعيد الطبقات داخل البلد الواحد، أم على الصعيد العالمي بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

لكن ما هي السياسات الاقتصادية والإجراءات التي اتخذتها البلدان العربية لمواجهة تحديات العولمة؟ لقد شهدت السنوات الأخيرة جملة كبيرة من الأنشطة المكثفة على صعيد الأفراد والمؤسسات والحكومات، وقامت معظم البلدان العربية بعدد من الإصلاحات الاقتصادية، تناولت تصحيح سياساتها المالية والتشوهات في موازين مدفوعاتها، وتحرير سريع لتجارة السلع والخدمات، إضافة لعمليات تخصيص (من الأسفل ومن الأعلى) لعددٍ من المؤسسات الحكومية الخاسرة والقطاعات، ولاسيما في ميدان الاتصالات والنقل الجوي والبحري والكهرباء وبعض فروع الصناعة التحويلية. قامت هذه الإجراءات إما بمبادرة من الحكومة للتكيّف، أو تحت إشراف صندوق النقد الدولي ورعايته. لكن نتائج هذه السياسات الإيجابية ما تزال متواضعة، ولم تتمكن بعد من التأسيس لميكانيزم اقتصادي دينامي حديث يواكب تحديات العولمة. أما مؤسسات القطاع الخاص فقد حاولت مؤسساتها التي تعتمد على التصدير الالتزام بمعايير الجودة، بهدف تمكين منتجاتها من الوصول إلى الأسواق الخارجية. أما على صعيد العلاقات الاقتصادية الخارجية، فقد أبرم عدد من البلدان العربية مثل سوريا ولبنان والأردن ومصر والعراق مجموعة اتفاقيات ثنائية مع بلدان عربية أخرى لإقامة مناطق ثنائية حرّة فيما بينها، وذلك بالتوازي مع الاتفاقية المتعددة الأطراف لإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى. إلى جانب ذلك دخلت بلدان مثل مصر والأردن في شراكة تجارية مع الولايات المتحدة، إلى جانب دخولها بشراكة تجارية مع الاتحاد الأوربي. لكن أكثر البلدان اندماجاً في الشراكة الأوربية كانت تونس، إذ يقدر حجم اندماجها في الاقتصاد الأوربي قرابة ٧٠% في مجالات التجارة والاستثمار الأجنبي، تلتها المغرب، في حين ما تزال سوريا ولبنان في مرحلة المفاوضات قبل التوقيع على هذه الشراكة. تأتي هذه الشراكات وبشكل مواز مع دخول عشر دول عربية في منظمة التجارة العالمية ونحو خمس أخرى كأعضاء بصفة مراقب، في حين تقدمت سوريا مؤخراً بطلب الانضمام إلى المنظمة. إلا أن السمة المشتركة في أجواء هذه الشراكات مع البلدان الصناعية المتطورة، هي عدم تقيّد بلدان أوربا والولايات المتحدة بتقديم تسهيلات أمام الصادرات من البلدان العربية والنامية، وإزالة القيود الكمية والجمركية أمام صادراتها. هذا ما بدا واضحاً في أجواء

مؤتمر بروكسل للشراكة الأوربية المتوسطية الذي أنعقد وقبل أيام معدودة من مؤتمر الدوحة لمنظمة التجارة العالمية في خريف ٢٠٠١م. قد تكون أوربا منشغلة بمحاولة إدماج البلدان (الاشتراكية سابقاً) الواقعة على شرقها، أكثر من الحماس للشراكة الأوربية ـ المتوسطية، هذا ما يُشير إليه حجم المساعدات والتسهيلات الممنوحة لكلا الطرفين. ولا بد من قول كلمة أخيرة، بأن مدى نجاح العرب في تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي العربي وقيام السوق العربية المشتركة، يعطي لها ضمانات أكبر الآن وفي المستقبل، لحماية أسواقها ومنتجاتها الصناعية والزراعية الخدمية، في مواجهة التكتلات الأخرى، ولاسيما وأن نصوص عمل منظمة التجارة العالمية ومبادئها، تسمح لكل تكتل إقليمي بإقامة جدار جمركي لحماية أعضائه، في حين لا يسمح للبلدان الأعضاء بصورة منفردة القيام بذلك. من هنا تبدو أهمية هذا الطرح، وقد أدركت بعض البلدان العربية، وفي مقدمتها بلدان مجلس التعاون الخليجي ضرورة تسريع عمليات الاندماج فيما بينها، وتسعى بلدان المجلس لإقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها عام ٢٠٠٣م، والوصول إلى مرحلة الوحدة النقدية عام ٢٠١٠م، ويجري الحديث أيضاً عن تقصير المدة لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة في عام ٢٠٠٤م، قبل انفتاح الأسواق ٢٠٠٥م، بدلاً من عام ٢٠٠٨م، إذ لم تعد الوحدة السياسية شعاراً فحسب، بل باتت مطلباً ضرورياً للأفراد والحكومات تمر عبر الوحدة الاقتصادية العربية، باعتبارها المدخل الحقيقي لمواجهة العولمة، والانتقال من الارتهان للماضي والتاريخ في فهم مشكلات الحاضر العربي إلى مرحلة صناعة المستقبل.

الحواشي والمراجع

١- أنتوني جيدنز، الطريق الثالث (تجديد الديمقراطية الاجتماعية)، ت. أحمد زايد. محمد محي الدين، المجلس الأعلى للثقافة (مشروع الترجمة القومي) العدد ٢٨٩، القاهرة، ١٩٩٨ ص ٦٢ .

٢- انظر أ. توفر، حضارة الموجة الثالثة، ت. عصام الشيخ قاسم، بنغازي عام ١٩٩٠/م.

٣- السيد يسين، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا استراتيجية، العدد ١٧، عام ١٩٩٨، دمشق ص ١٣-١٤.

٤- برهان غيلون، العرب وتحديات العولمة الثقافية (مقدمات في عصر التشديد الروحي) محاضرة ألقيت في المجمع الثقافي، أبو ظبي بتاريخ ١٩٩٧/٤/١.

٥- السيد يسين، في مفهوم العولمة، المستقبل العربي (ملف خاص) العدد ٢٢٨، ١٩٩٨/٢ ، ص ٦.

٦- د. طيب تيزيني، البعث (حوار مع د. طيب تيزيني) ملف الاثنين، دمشق ١٠١١٤/ ١٩٩٧/٩/٨.

٧- إبراهيم حيدر، الثقافة الوطنية والتعددية (حدود الخاص والعام) النهج، العدد ١٤ ربيع ١٩٩٨ ص ١٦.

٨- انظر السيد يسين، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي ص٨.

٩- د. إسماعيل صبري العبد الله، الكوكبة (أساس الظاهرة الاقتصادي الاجتماعي) النهج العدد ١٤، ١٩٩٨ ص ٧.

١٠- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، نيويورك، ص ٨٢.

١١- الأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (البلدان الأقل نمواً)، نيويورك - ١٩٩٦، ص ٩٣.

١٢- أنتوني جيدنز، الطريق الثالث، مرجع سابق، ص ٦٤.

١٣- محمد سعيد زعرور، العولمة، ماهيتها، نشأتها، أهدافها، الخيار البديل، عمان ١٩٩٨، ص ١٤.

١٤- علي عبد الكريم، التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية في المرحلة القادمة، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، إعداد الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين في ظل ثورة المعلومات أعمال المؤتمر الثاني (الأمارات المتحدة ، رأس الخيمة ٢٣-٢٤ شباط) ١٩٩٧ ، ص ٢١٩.

١٥- إسماعيل صبري العبد الله، مرجع سابق، ص ٢٣.
١٦- روبرت كابلان، هل كانت الديمقراطية مجرد لحظة، ت . أحمد خضر، الثقافة العالمية، العدد ٩٣، ١٩٩٩/٣ / ص ٢١.
١٧- إسماعيل صبري العبد الله، المرجع السابق. ص ٢٣.
١٨- د. عراقي عبد العزيز الشربيني، ظاهرة العولمة (بعض الأبعاد الاقتصادية) "ندوة العولمة" طرابلس الغرب، ١٩٩٨، ص ٨٢.
١٩- طارق عبد الله، الأزمة الآسيوية، الخلفيات والأبعاد، المستقبل العربي، العدد ٢٤٠ ، ٢ / ١٩٩٩ ص ٤١.
٢٠- ل. ثورو، مستقبل الرأسمالية (كيف تصوغ القوى الاقتصادية الراهنة عالم الغد). ت. عزيز سباهي ، دار المدى ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص ٢٥٤ .
٢١- محمد الأطرش، العرب والعولمة (ما العمل؟)، ندوة "العرب والعولمة"، المستقبل العربي (ملف خاص)، العدد ٢٢٩ ، ١٩٩٨/٣ ص ١٠٢-١٠٣.
٢٢- الحوادث، ملف خاص عن المصارف العالمية، العدد ٩٤، ١٩٩٦/١٢/٢٧ ، ص ٦٤.
٢٣- رأفت الرضوان، المعلوماتية والانترنيت، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، إعداد الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين في ظل ثورة المعلومات، ص ٢٢٦.
٢٤- أ. جيدنز، ص ٥٦.
٢٥- ل. ثورو ، ص ٩٩.
٢٦- ماري وين، الأطفال والإدمان التلفزيوني، ت. عبد الفتاح صبحي، عالم المعرفة، العدد ٢٤٧ يوليو – تموز ١٩٩٩ ص ٢٩٨.
٢٧- عبد الإله بلقزيز، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، المستقبل العربي. العدد، ٢٢٩، ١٩٩٨/٣، ص ٩٧.
٢٨- المرجع السابق، ص ٩٦.
٢٩- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، المستقبل العربي العدد ٢٢٩، ١٩٩٨/٣ ص ٧٨.
٣٠- الحياة الدولية، لندن، ١٩٩٧/١٠/١.
٣١- رزق الله هيلان، مقدمات اقتصادية لعصر ينتهي، دار الحصاد، دمشق، ١٩٩٨، ص ١٥٧.
٣٢- جاك آدا، عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ت.د. مطانيوس حبيب، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٨، ص ٢٣٧.

٣٣- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، ص ٨٢.

٣٤- ل. ثورو، ص ٤٠.

٣٥- أنتوني جيدنز، ص ٦٣.

٣٦- المرجع السابق.

٣٧- إسماعيل صبري العبد الله، ص ٣٧.

٣٨- جاك آدا، ص ١٣٧.

٣٩- أجرى صندوق النقد الدولي إسقاطاً في عام ١٩٩٥ لرصد ما ستؤدي له العولمة في عام ٢٠٠٤ م، وكان البنك الدولي قد أجرى إسقاطاً مماثلاً في عام ١٩٩٤م، لكن مداه أبعد، ويصل إلى عام ٢٠٢٠م. وكلا الإسقاطين توقعا صعود الصين إلى مرتبة المنافسة للولايات المتحدة، وصعود الهند، الأرجنتين، المكسيك، البرازيل، إلى صف الدول الخمس عشرة الكبار في الاقتصاد العالمي، أما باقي البلدان النامية ستكون مهمّشة، لمزيد من التفصيل انظر جاك آدا، المرجع السابق، ص١٧٧.

٤٠- جاك آدا، ص ١٧١.

٤١- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ص ٩٥.

٤٢- المرجع السابق، ص ٨٧.

٤٣- رزق الله هيلان، ص ٥٣.

٤٤- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ص ٣٣-٣٨.

٤٥- رزق الله هيلان، ص ٥٣، أنتوني جيدنز، ص ١٤٤.

٤٦- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ص، ٢٢٠-٢٢٢.

٤٧- ل. ثورو، ص ٣٨-٤٩.

٤٨- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، ص ١٩٥.

٤٩- د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة) عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٢٦، أكتوبر، تشرين الأول، ١٩٩٧، ص ٥٧-٦٨.

٥٠- المرجع السابق، ص ٧٣-٧٤.

٥١- الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاجتماعية الاقتصادية للعالم - ١٩٩٤ نيويوك - جنيف ١٩٩٤، ص٣٨٣.

٥٢- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، ص ٢١٠.

٥٣- ل. ثورو، ص ٣٨.
٥٤- بيتر غران، العولمة أو عدم النقاش الجاد عن الحداثة، النهج، العدد ١٤ ربيع ١٩٩٨ ص ٧٤.
٥٥- حيدر إبراهيم علي، الثقافة الوطنية والتعددية (حدود العام والخاص)، النهج، العدد ١٤، ١٩٩٨ ص ٦٦.
٥٦- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٦ ص ٦٠.
٥٧- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٨ ص ٢٦١ ملحق جدول ٥/ب.
٥٨- جاك آدا، ص ١٨٧.
٥٩- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٣، ص ٥٨ جدول رقم ٣.
٦٠- المرجع السابق ص ٢٣٩.
٦١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٨ ص ٣٠٠ ، جدول رقم ٧.
٦٢- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ، ص ١٩٠-١٩١.
٦٣- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٥ ص ١٦٨ جدول رقم ٧.
٦٤- الرأي العام (الكويتية) عدد ٤ حزيران، يونيو ١٩٩٦ ص ١٠.
٦٥- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٦ ص ١٦٨.
٦٦- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ص ٣٤،٣٨.
* انظر بهذا الشأن: فؤاد مرسي، النظام الشرق أوسطي، القاهرة ١٩٨١ و د. محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، المستقبل العربي، العدد ١٧٩ يناير ١٩٩٤ ص ٥٤-٦٣.
٦٧- د. نازلي معوض أحمد، مستقبل العلاقات الأوربية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، أعمال المؤتمر السنوي الثاني "أعداد الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين ص ٣٥٢-٣٥٣.
٦٨- مصطفى عبد الله خشيم، علاقات التأثير والتأثر في مؤتمر مالطا لعام ١٩٩٧ "دراسة تحليلية مقارنة"، المستقبل العربي، العدد ٢٤٠ ، شباط ١٩٩٩، ص ٥٤ - ٦٢.
٦٩- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٦ ص ٣٢٢ جدول ملحق ٢/٨.
٧٠- عبد السلام المجالي، الرؤى المستقبلية استعداداً للقرن العشرين، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، أعمال المؤتمر السنوي الثاني، ص ٤٩.

٧١- د. علي عبد الكريم، التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية في المرحلة القادمة، أعمال المؤتمر السنوي الثاني للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية ص ٢١٩-٢٢٠.
٧٢- د. أحمد أبو الشامات، بعض الآراء الأولية حول العولمة وآثارها الاقتصادية على الوطن العربي، البعث، ملف الاثنين، دمشق العدد ١٠٤١٤، تاريخ ١٩٩٧/٩/٨ ص ٧.
٧٣- اللواء أحمد فخر، تحديات الأمن القومي العربي في ظل ثورة المعلومات، أعمال المؤتمر السنوي الثاني للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ١٢٥.
٧٤- بيتر بافيلكا، الاقتصاد السياسي للسياسات الخارجية في الشرق الأوسط، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ترجمات استراتيجية، العدد ٨، ١٩٩٧، ص ١٣، ١٨
٧٥- د. بكري جميل الناصر، الإطار الاقتصادي، " المجتمع العربي"، منشورات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٨ ص ١٩٧-١٩٨.
٧٦- سمير التنير، تطور السوق العربية المشتركة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١ ص ٥٧.
٧٧- فاروق حسين مخلوف، "تقييم تجربة السوق العربية المشتركة"، ورقة عمل إلى المؤتمر السنوي لمركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، ١٩٩٧، ص ١٦-١٧.
٧٨- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٠ ص ٦٩.
٧٩- سمير التنير، ص ٦٦.
٨٠- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٧ ص ١٣٥.
٨١- التقرير السنوي لمجلس الوحدة الاقتصادية، البعث الاقتصادي، دمشق، العدد ٨٩، ٢٠٠٠/١/٢٥ ، ص ١٢.
٨٢- انظر د. مصطفى العبد الله، إشكاليات وآفاق السوق العربية المشتركة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثالث لمركز الدراسات العربية الاستراتيجية "نحو مشروع النهضة العربية في القرن الحادي والعشرين" بيروت، مايو – أيار ١٩٩٨، ص ١١-١٢، من ورقة العمل.
٨٣- تشارلز وليام ماينز، الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ترجمات استراتيجية، العدد ١٩ عام ١٩٩٩ ، ص ١٢.
٨٤- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٣، ص ١٥٤.
٨٥- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد ١٥، الخرطوم ديسمبر ١٩٩٥، ص ٣٩، ٤٧.

٨٦- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٦، ص ١٦١ ودراسة د. سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية (الحقائق والبدائل الممكنة)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٠٩، مايو – أيار ١٩٩٦، ص ٣٣٥.
٨٧- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٤، ص ٣٣.
٨٨- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٧ ص ٤٦، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٨، ص ٢٦٩.
٨٩- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٣ ، انظر ص ٧ وص ٢١٤.
٩٠- انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٠ ص ٢٣ ، وتقرير عام ١٩٩٨ ص ٤٤.
٩١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٨ ص ٤٤.
٩٢- د. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٣٠، شباط – فبراير ١٩٩٨ ص ٣٧٦.
٩٣- مصطفى العبد الله، ص ١٦ من ورقة العمل.
٩٤- رياض نجيب الريس، "الدعوة إلى حلف أطلسي عربي"، المستقبل العربي، العدد ٢٣٤، آب – أغطس ١٩٩٨، ص ١٠.
٩٥- محمد الأطرش، "العرب والعولمة (ما العمل؟)"، المستقبل العربي، العدد ٢٢٩ آذار – مارس ١٩٩٨ (ملف العرب والعولمة) ص ١١٠-١١١.
٩٦- رزق الله هيلان، ص ٣٥.
٩٧- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، ص ٢٢٦-٢٢٧.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق ٢٠٠٠/٤/٢٤.